

## الفصل الرابع صادرات مصر من الأرز

- ١ - موانئ وإجراءات التصدير
- ٢ - الرسوم الجمركية على صادرات الأرز
- ٣ - صادرات الأرز لاستانبول
  - أ - صادرات التجار
  - ب - الأرز السلطاني
- ٤ - صادرات الأرز لبلاد الشام
- ٥ - صادرات الأرز لبلاد الحجاز
- ٦ - مناطق الأناضول وجزر البحر المتوسط
- ٧ - صادرات الأرز إلى بلاد المغرب العربي
- ٨ - الأرز في العلاقات العثمانية الأوروبية (الفرنسية)
- ٩ - المؤثرات على حركة التصدير

يتناول هذا الفصل صادرات مصر من الأرز إلى مختلف النواحي التابعة للدولة العثمانية وبعض البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا ، وقد ارتبطت صادرات مصر من الأرز بظروف الإنتاج في الداخل ومدى الطلب عليه بالخارج . ومن هذا المنطلق يقدم الفصل عرضاً لنشاط تجارة الأرز في الخارج . مع الوضع في الاعتبار صعوبة التوصل إلى إحصاء دقيق يحدد بشكل حاسم الكميات الصادرة ، في ضوء غياب سجلات الصادر والوارد بالجمارك ، وما يقدمه الفصل من تحديد لحجم تلك التجارة في حقيقته محض اجتهاد له صفة تقديرية لا قطعية من خلال سجلات المحاكم الشرعية .

#### ١ - موانئ وإجراءات التصدير : -

لعبت الموانئ المصرية الممثلة في دمياط ورشيد والإسكندرية على البحر المتوسط دوراً كبيراً في تنشيط حركة تجارة الأرز إلى مختلف النواحي التابعة للدولة العثمانية في المشرق العربي ، بالإضافة لبعض البلدان الأوروبية ، فضلاً عن ميناء السويس الذي استأثر بجميع صادرات الأرز لبلاد الحجاز . ويمكن القول بأن الموقع الجغرافي للموانئ المصرية قد أثر إلى حد كبير في توزيع النشاط التجاري وطبيعته ، فمثلاً كان الشطر الأكبر من النشاط التجاري الصادر من ميناء دمياط يتجه إلى بلاد الشام ، وأحياناً لجزر البحر المتوسط والأناضول . ومثلت دمياط بموقعها على نهر النيل والبحر المتوسط ميناءً بالغ الأهمية لتجارة مصر مع بلاد شرق البحر المتوسط بصفة خاصة ، ولذلك مثلت هذه المدينة أحد مصادر الثروة في مصر . وقد حفلت دمياط وظهيرها الريفى بألوان متعددة ومختلفة من أوجه النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي أضاف بعداً اقتصادياً لدمياط كان له نتائج إيجابية على الاقتصاد المصرى في العصر العثمانى . ومن الطبيعى أن تشهد الموانئ المصرية بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة - لكونها مستودعاً لتجارة الأرز وتوزيعها لجميع المناطق في الداخل والخارج - نشاطاً كبيراً في حركة صادرات الأرز ، وخاصة عقب موسم الحصاد مباشرة (١) .

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٨٥ ، ص ٢٢٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س ٢١٨ ، ق ٤٣٧ ، ص ٣٠٠ ،

١٤ شوال ١١٥١ ؛ س ٢٢٣ ، ق ٤٣٧ ، ص ٢٥٣ ، ١٣ محرم ١١٥٤ ؛ عبد الحميد سليمان

: الموانئ المصرية ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن ناحية أخرى كان الشطر الأكبر من النشاط التجارى مع الأناضول وجزر البحر المتوسط وبلاد المغرب العربى يتم عبر ميناء الإسكندرية ورشيد . ومن الجدير بالذكر أن ميناء رشيد لم يكن له دور مباشر فى حركة التجارة الخارجية ، حيث ارتبط مالياً وإدارياً بالإسكندرية ، وقام بدور وسيط فى التجارة بين الإسكندرية وسائر المناطق الخارجية ، ونتيجة لذلك كانت السفن تُبحر من رشيد إلى ميناء الإسكندرية ثم منه للخارج ، وهذا يعنى أن الشهرة التى اكتسبها ميناء الإسكندرية فى حركة تجارة الأرز الخارجية كانت على حساب ميناء رشيد وبفضله <sup>(١)</sup> .

وبالنسبة للإجراءات التى يتم اتخاذها عند عملية الشحن بالموانئ ، فإنه بمجرد وقوف السفن المراد شحنها بالأرز يتم تعيينها من قبل أغا الحوالة <sup>(٢)</sup> والكتبة والوزانيين وغيرهم من العاملين بالموانئ للتحقق من حجم الكمية ، ويتم تدوين الكمية ووزنها بكل دقة ، وتسجل فى قوائم تتضمن اسم التاجر وكمية الأرز الصادرة ووجهتها ، واسم وكيل التاجر أو شريكه الذى ستصل إليه كمية الأرز ، فضلاً عن اسم قبطان السفينة وتعهده بتسليم الكمية المذكورة لشركاء التجار ، بالإضافة لوجود ضامن للسفينة لضمان توجهها للجهة المراد الوصول إليها سواء لبلاد الشام أو الأناضول وجزر البحر المتوسط والمغرب العربى ، وذلك فى محاولة لضمان عدم التوجه لمناطق أخرى وخاصة أوروبا ، ويتم التأكيد على وجود ضامن فى حالة شحن الأرز على السفن الأجنبية <sup>(٣)</sup> .

(١) محكمة رشيد ، س ١٤٨ ، ق ٦ ، ص ٥ ، ١٣ شعبان ١١٥٤ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٨٦ ، ق ٣٣٧ ، ص ٢٦٦ ، ٧ ذي الحجة ١١٧٥ ؛ س ٩٢ ، ق ١٩٩ ، ص ١٤٩ ، ٤ ربيع أول ١١٨٠ .

(٢) ممثل الباشا فى الميناء أو الجمرك أنظر : ليلى عبد اللطيف : دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٨٠ ، ص ١١٥ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٨٧ ، ق ٣٦٣ ، ص ٢٨١ ، ٢٢ رجب ١١٧٥ ؛ س ٨٨ ، ق ٥١٨ ، ص ١٩٠ ، ٢٣ محرم ١١٨٠ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٢٠ ، ق ٣٥٦ ، ص ٢٢٣ ، غاية الحجة ١١٤٨ ؛ س ٢٢٣ ،

ق ١٣٦ ، ص ٩٣ ، ١٨ شعبان ١١٥٣ ؛ س ٢٧٦ ، ق ٨ ، ص ٦ ، ١٠ ربيع آخر ١١٩٤

؛ س ٢٨١ ، ق ٩٥ ، ص ٧٤ ، ٢ ربيع أول ١١٩٤ .

## ٢ - الرسوم الجمركية على صادرات الأرز : -

عقب دخول العثمانيين مصر شرع سليمان القانوني في إعادة تنظيم الجمارك في مسعاه لتنظيم الإدارة المصرية ، وتمخض عن ذلك صدور قانون نامه مصر في عام (٩٣٢ هـ - ١٥٢٥ م) الذي أرسى القواعد والأسس الواجب إتباعها عند تحصيل الرسوم الجمركية من التجار ، وذلك بناءً على تقويم عادل لأمتعتهم فلا تقدر بأسعار باهظة بقصد الاختلاس أو بأسعار منخفضة حياً فيهم أو مجاملة لهم ، حتى لا تحدث خسارة في الأموال الأميرية<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ذلك تم إنشاء مقاطعة للضرائب على مبيعات الأرز الأبيض ، عرفت هذه المقاطعة باسم (مقاطعة كيلة أرز بياض در بندر دمياط)، وتعطى هذه المقاطعة لملتزميها حق ضبط وتحصيل الضرائب على صفقات الأرز في دمياط والذي يصدر عبر مينائها إلى بلاد الشام والأناضول. وقد حاز هذه المقاطعة رجال أوجاق متفرقة ، وبعد عام (١٠٨٢ هـ - ١٦٧١ م) حازها رجال أوجاق عزبان ، والتزم بها عام (١٢٠٥ هـ - ١٧٩٠ م) الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر وابناه ، والمتحصل من جهات هذه المقاطعة على الأرز كالتالي :

٢٠ نصف فضة عن كل أردب أرز يتم شحنه إلى خارج مصر للأناضول<sup>(٢)</sup> .

٧٠ نصف فضة عن كل أردب يتم بيعه لبلاد الشام<sup>(٣)</sup> .

١٣٠ نصف فضة عن كل أردب يتم بيعه لدول أوروبا وخاصة فرنسا<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سليمان محمد حسين : مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموائى المصرية ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ؛ ليلي عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في

العصر العثماني ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٢ .

(٣) سحر على حنفى : مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات

التاريخية ، المجلد ٣٧ ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٢ .

وفى بداية القرن التاسع عشر وتحديداً ( ١٢١٧ هـ - ١٨٠٢ م ) كان يُفرض على كل أردب يتم تصديره لأوروبا ٦٠ نصف ، أما الأرز الذى يتوجه لاستانبول لا يتم تحصيل جمارك عليه فى الإسكندرية بل فى رشيد . وربما يُعزى انخفاض الرسوم الجمركية على الأرز المتجه لأوروبا فى بداية القرن التاسع عشر مقارنة بالثمان عشر إلى ازدياد التغلغل الأوروبى فى مصر مع ازدياد ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن مواجهة هذا التغلغل . والحقيقة أنه لم يتضح من خلال الوثائق مقدار الجمارك الحقيقية على صادرات الأرز على مدار فترة الدراسة ، كما أنه لم يتضح هل اختلفت الجمارك من عام إلى آخر صعوداً وهبوطاً لارتباطها بأسعار صرف العملات ، بالإضافة لحجم الإنتاج والعرض والطلب على السلع بالخارج ، فضلاً عن أسعار السلعة ، ويرجع السبب فى ذلك لعدم وجود سجلات للمصادر والوارد - كما سبق القول - وقيمة الجمارك الحقيقية بصفة عامة على الأقل حتى الآن <sup>(١)</sup> .

### ٣ - صادرات الأرز لاستانبول : -

كان من نتائج السيادة العثمانية على مصر زيادة الصلات التجارية بين مصر ونواحي الدولة العثمانية بوجه عام ، واستانبول بوجه خاص ، حيث ازداد النشاط التجارى إليها بشكل لم يسبق له مثيل <sup>(٢)</sup> . وقد انقسمت صادرات الأرز لاستانبول إلى قسمين رئيسيين : صادرات التجار ، وصادرات الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى الذى يتم شرائه بمعرفة الإدارة العثمانية بمصر .

### أ - صادرات التجار : -

شهدت صادرات التجار لاستانبول فى القرن الثامن عشر نمواً كبيراً ، والحقيقة أن تتبع تركبات بعض هؤلاء التجار تُبرز حجم الثروات الضخمة التى كونوها من خلال نشاطهم التجارى بين مصر واستانبول ، حيث أدركوا أن استانبول أكبر مدينة فى الدولة العثمانية لكونها العاصمة ، بالإضافة لأنها أكبر مستهلك للأرز المصرى ، فضلاً عن أسواقها الرائجة التى <sup>(٣)</sup> أغرتهم على تأسيس شركات على تجارة الأرز لمدينة يدركون جيداً أن احتياجاتها من الأرز تتزايد باستمرار نتيجة لنموها السكانى المتزايد .

(١) محكمة الصالحية النجمية ، س ٥١١ ، ق ١١٢٦ ، ص ٤٩٢ ، ١٧ رجب ١١٢٨ ؛ محكمة الاسكندرية ، س

١٠٧ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٤٦ ، ١٠ رجب ١٢١٧ .

(٢) سليمان محمد حسين : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

(٣) Daly, M.W:ModernEgypt(1517-1800)Vol II ,CambridgeUniversity Press,1998,P, 67.

وعلى الجانب الآخر بذلت الإدارة المركزية باستانبول قصارى جهدها لتنشيط حركة التجارة إليها عن طريق تخفيف أعباء الجمارك على السلع الواردة إليها فى محاولة منها لجعل استانبول المركز الرئيسى للتجارة فى العالم العثمانى لكونها العاصمة ، كما كان للإدارة المصرية بناءً على توجيهات الإدارة فى استانبول دوراً كبيراً فى إصدار الفرمانات لتسهيل التجارة لاستانبول وتشجيعها ، مما أدى إلى نموها ، وخير دليل على ذلك الصفقات الضخمة التى حرص بعض تجار الأرز على إرسالها لاستانبول ، فمثلاً تم تقدير ثمن إحدى الصفقات المرسلّة لاستانبول بمبلغ ١,٤٠٠,٧٤٠ نصف فضة ، مما يدل على ضخامة هذه الصفقة ووجود علاقات تجارية قوية بين مصر واستانبول . وقد كان لزيادة أسعار الأرز فى الخارج وزيادة الطلب عليه من الأسباب الرئيسية التى شجعت التجار على استمرار هذه التجارة بل والعمل على زيادتها ، وخاصة أن سعر الأردب فى الخارج كان يصل إلى ضعف سعره فى الداخل ، والحقيقة أنه من الصعب وضع إحصاء دقيق يمكن عن خلاله تحديد سعر أردب الأرز فى الخارج ، لأن سجلات المحاكم لا تعطى بيانات عن أسعار الأرز فى الخارج إلا نادراً<sup>(١)</sup> . ويتم استقبال شحنات الأرز فى استانبول عن طريق وكلاء التجار الذين يقومون على الفور باستقبال هذه الشحنات وتصريفها فى أسواق استانبول فور وصولها ، وقد قدرت شحنة إحدى السفن المتوجهة لإستانبول بـ ٢٨٤٤٨٨ زنبيل ، وليس معنى ضخامة هذه الكمية أنها لشركة واحدة من التجار ، بل لمجموعة شركات لكل شركة كمية محددة ، حيث كان لدى التجار وعى تام بكيفية التعامل مع مخاطر التجارة الخارجية التى قد تواجههم من قرصنة بحرية للسفن وغرق لها بفعل الرياح والأمواج ، ومن هنا تمثل حرص التجار على توزيع شحناتهم على سفن متعددة لتفادى هذه المخاطر ، فعلى فرض حدوثها فإنها تكون جزئية وليست كلية<sup>(٢)</sup> . وقد حاولت الإدارة فى الموانئ

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٩ ، ق ٢٣٨ ، ص ٢١٧ ، غرة جماد أول ١١٤٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٤١ ، ص ٣٨ ، غاية ربيع أول ١١٢٩ .

تجنب غضب الإدارة المركزية في استانبول عليها فكلفت كبار التجار بضمان قباطنة السفن المحلية في وصول الشحنات لاستانبول ، في محاولة منها لضمان اتجاه القباطنة لاستانبول وليس لأماكن أخرى<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى كان لبعض قناصل الدول الأجنبية بالموانئ دور في إزالة بعض العقبات التي تعوق حركة التجارة لاستانبول عن طريق التعهد بضمان وصول شحنات الأرز المنقولة على السفن الأجنبية وخاصة الإنجليزية والفرنسية . ولم يكن ذلك التعهد نابعا من حرصهم على رواج الحركة التجارية لاستانبول ، بل لرغبتهم في تهيئة الظروف المناسبة لنشاط رعاياهم (أصحاب السفن) بالموانئ المصرية ، من خلال العوائد المادية التي ستعود على رعاياهم من وراء نقل هذه التجارة النشيطة<sup>(٢)</sup> . وتحصل السفن المحملة بالأرز سواء كانت محلية أو أجنبية على ترخيص بنقل الأرز ، وفي نفس الوقت يتعهد قبطان السفينة بتوصيل ذلك لشركاء التجار أو وكلائهم باستانبول ، فضلاً عن وجود ضامن للسفينة لضمان وصول الأرز لاستانبول تجنباً لعدم اتجاه هذه السفن لأي ناحية أخرى وخصوصاً أوروبا . وقد لعبت السفن الأجنبية دوراً كبيراً في نقل الأرز في حالة العجز في وجود السفن المحلية ، وربما أن هذا الدور نابعا من كون بعض السفن الأجنبية أعلى كفاءته وأكثر أمناً ، حيث لجأ إليها بعض التجار رغم وجود السفن المحلية<sup>(٣)</sup> . ويبدو أن زيادة صادرات الأرز لاستانبول فتحت مجالات كثيرة لاستثمار التجار لأموالهم على كافة المستويات ، وخاصة في مجال صناعة السفن وامتلاكها لنقل الأرز . ومن لم يمتلك الأموال اللازمة التي تؤهله امتلاك سفن قام

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٨٢ ، ق ٣٠٢ ، ص ٢٢٩ ، ١٦ ذى الحجة ١١٦٧ ؛ س ٨٧ ، ق ٣٦٣ ، ص ٢٨١

٢٢ رجب ١١٧٥ ؛ س ٨٨ ، ق ٥١٨ ، ص ١٩٠ ، ٢٣ محرم ١١٨٠ ؛ س ٨٩ ، ق ٤٥٦ ، ص ٣٤١ ،

٥ محرم ١١٧٤ ؛ س ٩٢ ، ق ١٩٩ ، ص ١٤٩ ، ٤ ربيع أول ١١٨٠ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٨٢ ، ق ٣٠٢ ، ص ٢٢٩ ، ١٢ ذو القعدة ١١٦٧ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٤٨ ، ق ٦ ، ص ٥ ، ١٣ شعبان ١١٥٤ .

باستئجار سفن لنقل الأرز وخاصة العاملين بالموانئ ، بمعنى أن تجارة الأرز الخارجية كان لها دور فى ازدهار الصناعات البحرية <sup>(١)</sup> .

والمؤكد أن زيادة صادرات الأرز لاستانبول وارتفاع تكلفة نقل أربب الأرز التى بلغت ٥٦ نصف فضة من الإسكندرية لاستانبول ، قد دفعت كثير من التجار لاستثمار أموالهم فى صناعة السفن ، مما عاد بنتائج إيجابية على حركة التجارة لاستانبول فى نهاية الأمر <sup>(٢)</sup> . ويمكن القول بأن حركة تجارة الأرز لاستانبول قد ازدهرت بشكل كبير فى بداية القرن الثامن عشر ، ثم ما لبثت أن شهدت رواجاً نسبياً فى منتصف القرن ، وتدهورت تدريجياً فى الثلث الأخير من القرن نتيجة لحركة على بك والاضطرابات الداخلية والخارجية التى أدت لانتشار القرصنة فى البحر المتوسط بشكل كبير نتيجة لعدم وجود إدارة مركزية قوية باستانبول ، فضلاً عن ضعف الإدارة المحلية بمصر (أنظر ملحق ١٤) <sup>(٣)</sup> .

#### ب - الأرز السلطانى ( الميرى ) : -

مثل الأرز الميرى أهمية قصوى بالنسبة للإدارة المركزية باستانبول ، ولذلك كان استقرار الأوضاع الأمنية بمصر موضع اهتمامها ، ومن هذا المنطلق راقبت الإدارة المركزية أوضاعها عن كثب لضمان تدفق شحنات الأرز إليها باستمرار . ومن ناحية أخرى قامت الإدارة العثمانية بإنشاء مقاطعة خاصة بالأرز الميرى ، وقد تم إنشاؤها فى ٤ ذى الحجة ١١٠٨ هـ - ١٦٩٦م باسم ( مآل حماية أرز ميرى وملتزمى فارسكور برأى تكميل خزينة عامر ) ، وذلك على أثر الإصلاح الذى أحدثه إسماعيل باشا بغرض تعويض عجز الخزينة بما أضافه من أموال الكشوفية على بعض المقاطعات وكبار الموظفين وقادة الأوجاقات ، وأنشأ بعض المقاطعات الجديدة الأخرى ، وكان المبلغ المطلوب من هذه المقاطعات عند إنشائها ٥٠,٠٠٠ نصف فضة سنوياً ، ثم ازداد المطلوب فيما بعد

(١) محكمة رشيد ، س ١١٧ ، ق ٢٨٣ ، ص ٢٠٧ ، غرة ذو القعدة ١١٢٧ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق

١٨٥ ، ص ٩٦ ، ١٦ جماد أول ١١٣٠ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٧١ ، ق ٤٧٥ ، ص ٤٥١ ، ٧ جماد أول ١١٤٤ .

(٣) محكمة ديباط ، س ٢٧٩ ، ق ٣٠٧ ، ص ٢٤٢ ، ٧ ذو القعدة ١١٩٥ .

٢٠٠٠ نصف ، وارتفع عام ١١٧٤هـ - ١٧٦٠م إلى مبلغ ٥٤,٠٨٠ نصف ، وظل هذا المبلغ ثابتاً حتى نهاية القرن الثامن عشر<sup>(١)</sup>.

وقد مثلت رشيد أهمية كبيرة كمصدر يرد إليه الأرز السلطاني من جميع أنحاء البلاد ، وتحديداً من دمياط والمناطق المجاورة وخاصة فارسكور والمنزلة ، وهما من أكبر المناطق إنتاجاً للأرز السلطاني ، وتتم عملية نقل الأرز من هذه المناطق إلى دمياط تمهيداً لنقله عبر النيل إلى رشيد ، حيث توجد الأنبار السلطانية ( أو الشون السلطانية ) المخصصة لتخزين الأرز لحين نقله بالسفن من رشيد إلى الإسكندرية لإرساله إلى استانبول وفق مراسيم سلطانية تصدر إلى الجهاز الإداري بمصر بطلب الكمية المحددة .

#### جهات تمويل الأرز الميرى وحجم كمياته : —

كانت حصة كبيرة من الأرز السلطاني تمثل في حقيقة الأمر ضرائب عينية يدفعها الملتزمون في مناطق زراعة الأرز بنواحي دمياط وفارسكور وغيرها ، ويتم إرسال هذه الكميات من دمياط إلى رشيد بمعرفة وكيل خراج السلطنة في مصر أو من ينوب عنه ، وتقدر هذه الكميات بثلاثة آلاف أردب من الأرز، كجزء من المستحق عيناً على ملتزمي فارسكور ودمياط ، وفي حالة الاحتياج لكمية إضافية يتم تمويل هذه الكمية من متحصل ديوان مقاطعة التزام ميناء دمياط (من الأموال الأميرية) . ومن الجدير بالذكر أن صادرات الأرز الميرى إلى الدولة العثمانية كانت معفاة من الرسوم الجمركية في الموانئ المصرية<sup>(٢)</sup> ، وبالنسبة لفارسكور فقد تم تقسيمها إلى أسداس بين الملتزمين ، منهم من يلتزم بسدس كامل ، ومنهم من يلتزم بنصف السدس ، وذلك مرتبط في المقام الأول بقدرة الملتزم الاقتصادية ، ومدى علاقته برجال الإدارة . ويُفرض على كل سدس التزام عيني من الأرز يقدر بـ

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٢٠ ؛ محسن على شومان : المقاطعات الحضرية في مصر من

الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة

الزقازيق ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) الرحالة التركي أوليا جلي : سياحته في مصر ، ترجمة : محمد على عوني ، تحقيق : عبد الوهاب عزام ، أحمد

السعيد سليمان ، مراجعة أحمد فؤاد متولى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتاب والوثائق القومية

، ٢٠٠٣ ، ص ٥٦٧ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .

٣٣٣,٣ أردب سلطاني ، وليس إجباراً على الملتزم تسديد حصة الأرز المقررة على التزامه دفعة واحدة ، بل أحياناً يتم السداد على دفعات ، وذلك حسب رغبة الملتزم وظروفه الاقتصادية في حصة التزامه من اختلاف أوقات الحصاد وغيره ، وربما تنخفض كمية الأرز المقررة على حصة الالتزام بشكل نسبي في حالة الأراضي الأقل جودة والتي تحصل على مياه الري بصعوبة . ويتم تسليم الحصة المقررة من الأرز إلى وكيل خراج السلطنة بمصر أو من ينوب عنه في دمياط .

ولم يكن قرار الإدارة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر بفصل فارسكور عن ولاية المنصورة وجعلها كاشفية مستقلة عنها وإقامة حامية قوية بها ، إلا لحماية مزارع الأرز الميرى التي بدأت تنتشر بفارسكور على نطاق واسع من إغارات البدو عليها ، وقد تم إلحاقها بولاية المنصورة مرة ثانية في القرن الثامن عشر <sup>(١)</sup> .

ومما سبق يتضح أن فارسكور عليها حصة أرز قدرها ٢٠٠٠ أردب ، بالإضافة إلى ١٠٠٠ أردب على مقاطعة الثغر بدمياط ، أي أن إجمالي الأرز السلطاني على دمياط وفارسكور ٣٠٠٠ أردب في كل عام على مدار الدراسة ، والحقيقة أن هذه الكميات كانت تنخفض بشكل حاد في بعض السنوات لارتباطها بظروف الإنتاج ، كما أنه في بعض الظروف الاستثنائية يتم تحصيل أموال بدلاً الكميات المحددة على مقاطعة الثغر . والواقع أن عوائد ومصاريف نقل الأرز من دمياط إلى رشيد كانت على حساب الملتزمين ، كل حسب حصة التزامه والكمية المقررة عليها من الأرز لجهة الدولة العثمانية ، فمثلاً كان على كل ملتزم بحق السدس عوائد نقل وعبوات لتعبئة الأرز تقدر بـ ٥٠٠٠ نصف ، ويتم خصم هذه المصاريف من جملة الأموال المقررة على حصة الالتزام <sup>(٢)</sup> . وبالنسبة لمقاطعة الأرز السلطاني (الميرى) ، والتي كان المقصود من إنشائها هو تمويل شراء ما يحتاجه

(١) محكمة دمياط ، س ١١٣ ، ق ٣٨٦ ، ص ٢٧٢ ؛ س ١٦٢ ، ق ٣٩٨ ، ص ٣٤٠ ، ١٧ ربيع ثاني ١١١٢

؛ س ١٧٦ ، ق ٦ ، ص ٨ ، ١٥ ربيع ثاني ١١٢٠ ؛ محمد نور فرحات : التاريخ

الإجتماعي للقانون في مصر الحديثة ط ٢ ، الكويت ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣ ، ص ٢٨٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٢٤٨ ، ص ١٤٣ ، ١٣ شوال ١١١٤ ؛ س ١٦٩ ، ق ٢٣٣ ، ص ١٨٩ ،

١٥ ذى الحجة ١١١٥ ؛ س ٢٠٠ ، ق ٢٤٩ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ١٠ ذو القعدة ١١٣٧ .

المطبخ السلطاني من الأرز ، فقد فرض لذلك مبلغ ٦٦٦٦٦ نصف فضة سنوياً ، وهذا المبلغ يسدد عيناً في صورة ٢٠٠٠ أردب على فارسكور و ١٠٠٠ على مقاطعة الثغر كما سبق القول . ويمكن القول بأن طلب الإدارة العثمانية باستانبول للأرز عيناً في شكل كميات محددة أفضل لها من تحصيل أموال نقدية ، حيث كانت أسعار العملات تنخفض باستمرار ، وعلى العكس ترتفع أسعار الأرز، ومن هنا تمثل وعى الإدارة في أن تكون عوائد الالتزامات عينية وليست نقدية <sup>(١)</sup> . والحقيقة أن عملية نقل الأرز المقرر على فارسكور والمنزلة كان يتعرض أحياناً لبعض المخاطر مثل فساد بعض الشحنات نتيجة لوجود ثقب بيبعض المراكب فينتج عن ذلك وصول المياه للأرز ، وهذه حالات نادرة ما تحدث ( فوجد ما كان بالمركب من أرز وهو ٦٠ أردب مبتل غالبه وظهرت له رائحة وصار لا يصلح أن يعبى بالغازوى للكأ الشريف السلطاني ) <sup>(٢)</sup> . وعقب وصول الأرز لرشيد يتم وضعه في المكان المخصص للتخزين المسمى بالأنبار أو الشئون السلطانية انتظاراً لاكتمال بقية الكميات ، وأثناء ذلك تقوم مجموعة من الكياليين والوزانين والمعبيين واللواحين وغيرهم بإجراء أعمالهم منعاً لفساد الشحنات . وبعد أداء هذه الأعمال يتم تجهيز الأرز تمهيداً لوضعه في زناجيل ، أفراد ، غزاوى وبدارى ، وذلك حسب العبوات التى يتم استعمالها والتي تفاوتت سعتها من واحدة لأخرى ، فمثلاً من الزناجيل ما يسع ١٠ أردب ، ومنها ما يسع أردب وأكثر إلى غير هذه الأحجام . وبعد ذلك تتم عملية تعبئة السفن بالشحنات التى تتجه من رشيد إلى الإسكندرية ، ثم من الإسكندرية إلى استانبول ، حيث لم تكن هناك صلة مباشرة بين رشيد واستانبول إلا عن طريق ميناء الإسكندرية كما سبق القول .

وكنتيجة طبيعية لشدة احتياج الدولة العثمانية للأرز امتلكت أسطولاً من السفن التجارية مخصصاً لنقل احتياجاتها من السلع الغذائية وخاصة الأرز <sup>(٣)</sup> ، وفي حالة ضخامة الكمية المنقولة من الأرز

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٣٠٩ ، ص ٢٣٢ ، ٢٦ رجب ١١١٣ ؛ س ١٨٧ ، ق ٤٨ ، ص ٤٤ ، ٤ ربيع أول ١١٢٩ ؛ س ٢٠٣ ، ق ٢١٢ ، ص ١٧٥ ، ١٠ جماد أول ١١٤٠ ؛ س ٢١٠ ، ق ٢٤ ، ص ١٧ ، ٦ ذو القعدة ١١٤٣ ؛ س ٢٢٣ ، ق ١٧ ، ص ١١ ، ٥ ذى الحجة ١١٥٣ ؛ عبد الحميد سليمان : الموائى المصرية ، ص ٢١٥ .

(٢) محكمة رشيد ، س ٨١ ، ق ٣٧٤ ، ص ١٦٠ ( د ت ) .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٧٧ ، ق ٤٣٠ ، ق ٤٣١ ، ص ٢٦٥ ؛ ق ٤٣٢ ، ص ٢٦٦ ، ٢٠ جماد أول ١١٥١ .

وظهور عجز فى قطع الأسطول التجارى العثمانى فإن السفن الخاصة بالأفراد المحليين تقوم على الفور بسد هذا العجز ، وهذا يعنى أن عملية نقل الأرز الميرى لعبت دورفى زيادة عوائد أصحاب السفن فى بعض السنوات . أما عن نوعية السفن المحلية الناقلة للأرز سواء فى الداخل عبر النيل أو الخارج فقد اختلفت <sup>(١)</sup>، فمنها ما يسمى بالأشكيف بالإضافة للغلايين والشوايق إلى غير ذلك <sup>(٢)</sup>، وتحصل هذه السفن على أجرة قيمتها عن كل كيلة سلطانى ٤,٢٥ نصف فضة سواء للنقل الداخلى (من دمياط إلى رشيد) أو الخارجى (من رشيد مروراً بالإسكندرية لاستانبول) على السواء <sup>(٣)</sup>، ولم يحدث أن تم نقل أرز ميرى على سفن أجنبية فيما عدا سنة (١١٢٨هـ - ١٧١٥م) التى تم نقل الأرز فيها على السفن الفرنسية ، نظراً لزيادة الكمية عن إمكانيات الأسطول العثمانى ، وربما كان حرص الدولة العثمانية على عدم نقل الأرز الميرى على السفن الأجنبية نابعاً من خوفها لاتجاه هذه السفن لأوروبا <sup>(٤)</sup>.

وقد تم إجراء مسح شامل لسجلات محكمة دمياط ورشيد والإسكندرية (الموائى) فى القرن الثامن عشر فى محاولة لمعرفة الكميات المصدرة على المستوى الخارجى ، فتم ملاحظة أن بعض السنوات لم تصدر فيها كميات من الأرز الميرى، وربما يرجع ذلك لضعف الإنتاج أولقلة احتياج الدولة

(١) محكمة رشيد ، س ١٣٥ ، ق ٢١٩ ، ص ١٥٤ ، ٨ ربيع أول ١١٤١ ؛ س ١٥٠ ، ق ٣٠٣ ، ص ١٦٢ ،

غرة ربيع ثانى ١١٥٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن نوعيات السفن أنظر : عبد الحميد سليمان : الملاحة النيلية ، ص ١٨٥ - ١٨٩ ؛

سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٢ ، ق ١٨٩ ، ص ١٩٨ ، ١٤ ذى الحجة ١١٢٥ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٦٣ ، ق

٢١٧ ، ص ١٢٤ ، أوسط شعبان ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، ١٥٤ ، ق ٢٠١ ، ص ١٨١ ، ١٥

ذى الحجة ١١٦٢ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١١٩ ، ق ٧٤ ، ص ٣٨ ، غاية شوال ١١٢٨ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٦٣ ، ق ٢١٧ ، ص

١٢٤ ، أوسط شعبان ١١٢٨ .

فى هذه الأعوام ، أو ربما لجمع شحنات عدة أعوام لإرسالها دفعة واحدة . وقد اتضح أنه من الصعب الوصول إلى حقيقة عن ذلك . كما اختلفت أيضاً الكميات المرسلّة من عام لآخر <sup>(١)</sup> ، بالإضافة لأن الدولة العثمانية عند احتياجها للأرز كانت ترسل فى طلبه فى أى وقت ، فمثلاً ذكر أحمد شلبي بقوله : (بأنه فى ١٩ محرم ١١٢٧هـ - ١٧١٤ م) ورد أغا من الديار الرومية " يقصد استانبول " بخط قرئ بالديوان بطلب عشرة آلاف كيلة أرز بكيل القسطنطينية ، بمعنى ٦٦٦,٥ أرباب أرز سلطاني <sup>(٢)</sup> . والملاحظ أنه منذ بداية عام ( ١١٨١هـ - ١٧٦٧ م ) توقفت تماماً شحنات الأرز السلطاني وحتى نهاية فترة الدراسة (أنظر ملحق ١٥) ، وربما يرجع السبب الرئيسى فى ذلك قيام حركة على بك الكبير الذى أوقف هذه الشحنات ، بالإضافة لضعف الإنتاج نتيجة لقصور النيل المتكرر فى أواخر القرن الثامن عشر وبالتحديد بداية من عام (١١٩٣هـ - ١٧٨٣م) ، بالإضافة للاضطرابات التى شهدتها البلاد والتى أدت إلى غلاء أسعار الأرز بشكل لم يسبق له مثيل حتى مجيئ الحملة الفرنسية ( أنظر ملحق ١١ ) <sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - صادرات الأرز لبلاد الشام :-

كان لموقع مصر الجغرافى المتميز الفضل الأكبر فى جعلها المحور الرئيسى الذى تتم عن طريقه عملية التبادل التجارى - فى المنطقة العربية - فمنها تخرج التجارة إلى مختلف البلدان العربية فى المشرق والمغرب ، فضلاً عن إشرافها على البحرين المتوسط والأحمر ، مما ييسر اتصالها بالبلدان العربية <sup>(٤)</sup> .

(١) محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق ٥٩٢ ، ص ٢٩٦ ، ٢٥ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ س ١٢٣ ، ق ٢١٩ ، ص ١٣١ ،

١٧ شوال ١١٣١ ؛ س ١٢٩ ، ق ٥٦٧ ، ص ٤٠٠ ، ١١ رمضان ١١٣٥ ؛ س ١٣١ ، ق ٢٠٨ ،

ص ١٣٦ ، ١٥ اربيع ثانى ١١٣٧ .

(٢) أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .

(٣) أندريه ريمون : مرجع سابق ج ١ ، ص ٢١٤ - ٢١٩ .

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، ص ١٩٢ .

ويتضح من خلال الدراسة أن التجار الشوام هم الذين عملوا على ترويج الحركة التجارية بين مصر وبلاد الشام، وقد وصل التخصص الشديد في هذا المجال لدرجة أن التاجر الطرابلسي عمل على تنشيط تجارة الأرز بين مصر وطرابلس والبيروتى لبيروت ، ويمكن قياس ذلك على بقية المناطق . من الجدير بالذكر أنه من الصعب بل المستحيل وضع إحصاء دقيق لصادرات الأرز من الموانئ المصرية عامة وميناء دمياط خاصة لموانئ بلاد الشام كلاً على حده ، نظراً لأن الوثائق عند شحن كمية من الأرز فإنها لا تختص بمدينة بعينها بل لجميع مدن بلاد الشام ، كما أنه نادراً ما يتم ذكر كل مدينة على حده إلا نادراً ، بالإضافة لعدم ذكر التجار الذين قاموا بشحن هذه الكميات فى معظم الأحوال ، فضلاً عن عدم ذكر أسماء شركائهم الذين قد تصل إليهم هذه الشحنات ، مما زاد من صعوبة الأمر ، فغالبية الوثائق تذكر عبارة ( لشركائهم بطرابلس واللاذقية وعكا ) ، بالإضافة لأن مجموعة كبيرة من الوثائق عند عملية تسجيل ذلك لا تذكر كمية الأرز المشحونة ، بل تذكر كلمة أرز فقط دون تحديد كمية ، مما زاد من صعوبة وضع إحصاء دقيق عن نشاط تجارة الأرز بين مصر ومدن الشام ، مع العلم بأن كل وثيقة لا تتعدى سطرين أو ثلاثة على الأكثر ، وفيها يتعهد قبطان السفينة بإيصال الكمية إلى الجهات المحددة التى ذكرتها الوثائق ، مما يزيد من صعوبة الاستفاضة فى ذكر معلومات وأحداث كثيرة عن حركة تجارة الأرز بين مصر وبلاد الشام . والملاحظ أنه كان للسفن الأوروبية وخاصة الفرنسية والإنجليزية دور فى عملية نقل الأرز من ميناء دمياط إلى المدن الشامية ، وخاصة فى الفترة الممتدة من عام ( ١١٢٧ - ١١٤٠ هـ ) ( ١٧١٤ - ١٧٢٧ م ) (١) . وفى سنوات الأزمات الغذائية التى تحدث فى بلاد الشام والتى كان نقص الحبوب فيها يمثل تهديداً مباشراً للسكان فإن السلطان يصدر أوامره إلى الإدارة المصرية التى تقوم على الفور بإرسال

(١) محكمة دمياط ، س ٢٠٨ ، ق ١٧١ ، ص ١١٨ ، ٥ رمضان ١١٤٢ ؛ س ٢١٣ ، ق ٣٩ ، ص ٢٧ ، ٢٣

أوامرها لإرسال الكميات اللازمة لمواجهة الأزمة الغذائية ببلاد الشام ، ويتم إرسال هذه الأوامر بصفة خاصة للإدارة بميناء دمياط لقربها من بلاد الشام ، ولكونها قاعدة رئيسية لإمداد بلاد الشام بالأرز ، سواء للتجارة فى سنوات رواج الإنتاج أو فى وقت الأزمات الغذائية التى تحدث بالشام . وعلى الجانب الآخر فإنه فى سنوات الأزمات الغذائية التى تحدث فى مصر عقب الفيضانات المدمرة أو قصور النيل فإن الأوامر تصدر إلى أجهزة الإدارة بالموانئ المصرية بتجهيز السفن وإرسالها إلى بلاد الشام لاحتواء الموقف فى مصر ، فقد أورد الجبرتى فى أحداث ( ١١٣٠هـ - ١٧١٧م ) نصاً يؤكد على التكامل الاقتصادى فى أوقات الأزمات ، حينما وردت شاهقتان من أراضى حوران مملوءتان بالقمح <sup>(١)</sup> .

ومن ناحية أخرى تكررت فرمانات الاستغاثة من قبل حكام وتجار بلاد الشام لمواجهة الأزمات الغذائية التى تعرضت لها مدنهم فى بعض السنوات ، فمثلاً طلب تجار طرابلس وحلب وغيرها من الديوان العالى بمصر شحن سفن محملة بالأرز لبلاد الشام والإسراع فى ذلك لنجدتهم ، وعلى الفور تم تلبية هذه المطالب بشحن سفينة بها ٥٠٠ أردب أرز لمواجهة الأزمة <sup>(٢)</sup>.

وبطبيعة الحال فإن الأرز لم يتعرض لحظر تصديره لبلاد الشام ، لأن الدولة العثمانية لم تضع قيود على حركة التجارة بين ولاياتها ، رغم تحذير الإدارة العثمانية بمصر - فى بعض الفترات - من الاضطرابات التى قد تنشأ عن نقص الغلال بسبب تصديرها بكثرة للخارج ، مما يتسبب فى ارتفاع أسعارها فى الداخل . والحقيقة أن حظر التصدير للخارج كان موجه للدول الأوروبية خاصة <sup>(٣)</sup> . وقد تم نقل معظم شحنات الأرز من مصر إلى بلاد الشام على السفن المحلية ، وذلك تنفيذاً لأوامر

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٤٥ ، ص ٤٠ ، ١٣ ربيع آخر ١١٢٩ .

(٣) سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

الدولة العثمانية الصادرة عام ( ١١٢١ هـ - ١٧٠٩ م ) بحظر شحن القمح والأرز على السفن الأوروبية ، لخشيتهما من اتجاه هذه السفن بما تحمله إلى أوروبا ، وقد تكرر صدور فرماتات بهذا الحظر خلال أعوام ( ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ هـ ) ( ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ م ) .

وعقب نجاح القباطنة الأوروبيين في استصدار فرمان من السلطان العثماني بالسماح للسفن الأوروبية بنقل الأرز بين ولايات الدولة العثمانية في حالة عدم وجود السفن المحلية ، أدى ذلك لزيادة أعدادها بشكل كبير إلى أن حلت محل السفن المحلية<sup>(١)</sup> . وقد قدرت قيمة نقل أردب الأرز لبعض مدن الشام مثل اللاذقية وبياس وغيرها بـ ١٦٠ نصف فضة ، والواقع أن تكلفة نقل الأردب لم تكن ثابتة عند ١٦٠ نصف ، حيث ارتبطت في المقام الأول بأسعار صرف العملة مقارنة بالنصف صعوداً وهبوطاً ، بالإضافة لبعد أو قرب المدينة المصدر إليها الأرز ، فكلما اقتربت المدينة المصدر إليها الأرز من موقع التصدير انخفضت تكلفة نقل الأردب والعكس صحيح . ومن خلال ذلك يمكن القول بأن المسافة وتكلفة النقل لعبت دور كبير في رواج أو كساد تجارة الأرز إلى بعض مدن الشام دون الأخرى ، حيث يفضل التجار شحن صفقاتهم للمدن القريبة والأقل تكلفة في الشحن<sup>(٢)</sup> .

أما عن المدن الشامية التي تم تصدير الأرز إليها بكميات كبيرة فهي كالتالي :

#### أ - بياس : -

شهدت تجارة الأرز بين ميناء دمياط وبياس نشاطاً تآرجح من عام لآخر ، فأحياناً تنخفض الكمية المصدرة من الأرز لبياس بشكل كبير في بعض الأعوام مثل عام ( ١١٢٧ هـ - ١٧١٤ م ) الذي انخفضت فيه صادرات الأرز إليها بشكل كبير رغم غزارة الإنتاج بالداخل ، فلم تتجاوز الكمية ١٠ أردب ،

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٦ ، ق ٨ ، ص ٦ ، ١٠ ربيع آخر ١١٩٤ ؛ س ٢٧٧ ، ق ٢٧١ ، ص ٢١٣ ، ٦

شوال ١١٩٣ ؛ س ٢٧٩ ، ق ٣٧٣ ، ٢١ ذو القعدة ١١٩٤ .

وأعوام أخرى مثل ( ١١٢٨هـ - ١٧١٥م ) الذى ازدادت فيه الكميات بشكل كبير فبلغت ٢٤٦٠ أردب من الأرز ، بالإضافة لعام ( ١١٣٠هـ - ١٧١٧م ) الذى انخفضت فيه الصادرات نسبياً فبلغت ١٢٣٠ أردب أرز ، ويتضح من خلال الوثائق أن غالبية أعوام الدراسة لم تصدر فيها كميات إلى بياس . وقد كان للشركات التجارية التى كونها بعض تجار الأرز بدمياط أثر كبير فى زيادة صادرات الأرز إلى بياس . ومن ناحية أخرى كان لشركاء هؤلاء التجار ببياس دوراً حيوياً فى استخلاص معاملات هؤلاء التجار بها ، حيث كان بعضهم يقوم بتصريف الأرز فى أسواق بياس دون استخلاص بقية حقوقهم من معاملتهم بهذه المدينة ، بالإضافة لدورهم الرئيسى فى تصريف شحنات الأرز المرسله إليهم من دمياط ، مما شجع شركائهم بدمياط على إرسال المزيد من صفقات الأرز إليهم التى وصلت فى بعض الأحيان إلى ٣٠ أردباً من الأرز لتاجر واحد ، وأحياناً أخرى تم إرسال ٢٣٠ أردب دفعة واحدة على سفينتين ، مما يدل على ضخامة هذه الشركات المتخصصة فى تجارة الأرز لمدينة واحدة<sup>(١)</sup> ، وعند عملية شحن الأرز فإنه غالباً ما يتم ذكر نوعية السفينة ، وتعهد قبطانها بتوصيل هذه الشحنات لشركاء التجار ببياس<sup>(٢)</sup> ، وفى حالة وجود السفن المحلية يتم نقل الأرز عليها ، أما فى حالة قلة أعدادها يتم نقله على السفن الأجنبية ، فمثلاً عام ( ١١٥٣هـ - ١٧٤٠م ) تم نقل جميع شحنات هذا العام على السفن الفرنسية ، ومن هذه الشحنات مثلاً ٢٠٣ أردب و ٢٠٦ و ٣٠٥ وغيرها<sup>(٣)</sup> .

وقد حرص بعض التجار على تنويع نشاطهم التجارى الخارجى فى مناطق متعددة من بلاد الشام مثل بياس واللاذقية ، فعلى سبيل المثال ( كان لأحمد المدعو شحاتة بن أحمد المعروف بالطوانى صفقة

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٦٣ ، ص ٣٦٥ ، ٢٨٥ ، ١٦ محرم ١١٣٠ ؛ س ٢٣٤ ، ق ٥ ، ص ٣ (دت) .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ٢٥٦ ، ص ١٨٢ ؛ ق ٢٦١ ، ص ١٨٥ ، ٢٩ ربيع أول ١١٣٣ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٢٣ ، ق ١٣٦ ، ص ٩٣ ؛ ق ٤٩٣ ، ص ٢٨٨ ، ١١ شوال ١١٥٣ .

أرز ببياس واللائقية تقدر بـ ١٧٧ أردب أرز منها ١١٠ أردب ببياس و ٦٧ أردب باللائقية<sup>(١)</sup>،  
وجملة ثمن ذلك ١٠٣٣٥ نصف ، بمعنى أن ثمن الأردب يساوى ٥٨٣,٦ نصف فضة ، فى الوقت  
الذى لم يتعدى فيه سعر الأردب فى الداخل ٣٠٠ نصف فى غالبية الأحوال ، أى أن تجارة الأرز فى  
الخارج كانت تحقق مكاسب كبيرة للتجار ، وخير دليل على ذلك الصفقات والأسعار السابقة<sup>(٢)</sup> ،  
وبالإضافة للشركات التجارية التى قامت بين التجار على تجارة الأرز ببياس عمل بعض تجار الأرز  
على الدخول فى شركات على سفن لنقل الأرز للحد من تكاليف النقل مما يعود عليهم بفوائد كثيرة  
فى ظل ارتفاع تكلفة نقل الأردب لبلاد الشام ، بالإضافة لنقل صفقات أقرانهم من التجار مما حقق  
لهم أرباح طائلة ، فعلى سبيل المثال كون ثلاثة تجار شركة على سفينة لنقل الأرز إلى بياس<sup>(٢)</sup> .

#### ب - يافا : -

رغم أن يافا من المدن التى تطل على البحر المتوسط ولها أهميتها كميناء رئيسى فى حركة  
التجارة ، إلا أن النشاط التجارى الوارد إليها وخاصة الأرز لم يكن على درجة كبيرة ، كما أنه  
متداخل مع بقية مدن الشام الكبرى ، مما يصعب تحديد كميات أرز متداولة فى حركة التجارة بينها  
وبين ميناء دمياط بشكل حاسم ، ومع ذلك فإن بعض الشركات التجارية التى نشأت بين التجار قامت  
بشحن كميات من الأرز إليها وأحضرت كميات من الدخان لمصر ، وهذه الشركات قامت بدور رئيسى  
فى سد العجز فى السلع عن طريق تبادل السلع الموجودة بيافا بالسلع الموجودة بمصر ، بمعنى أنها

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ٢٥٦ ص ١٨٢ ، ١٧ ربيع أول ١١٣٣ ؛ س ٢٨٨ ، ق ١٨٢ ، ص ١٤٣ ،  
غرة ربيع أول ١١٥٧ ؛ س ١٧٨ ، ق ٣٦٥ ؛ ق ٣٦٨ ، ص ٢٨٦ ، ١٤ صفر ١١٣٠ ؛ س ٢٠٧ ،  
ق ٢٤٧ ، ص ٢٠٢ ، ١٦ محرم ١١٤٤ ؛ س ٢٢١ ، ق ١١٠ ، ص ٧٩ ، ١٢ ذى الحجة ١١٥٣ ؛  
س ٢٢٣ ، ق ١٣٦ ، ص ٩٣ ، ١٨ شعبان ١١٥٣ ؛ ق ٣٩٦ ، ص ٢٢٨ ، ١٦ رمضان ١١٥٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٦٠ ، ص ٤١ ، ١٠ رجب ١١٤٣ .

أحدثت نوعاً من التكامل الاقتصادي عاد عليها بالربح الوفير في المقام الأول<sup>(١)</sup> ، وشركات أخرى قامت بتبادل الأرز المصري بالصابون المصنوع في يافا<sup>(٢)</sup> .

وتعكس سياسة التجار المصريين في تصريف الأرز بيافا حسن تدبير ، حيث اتخذوا من تجار يافا وكلاء عنهم لتصريف الأرز المرسل من ميناء دمياط إلى يافا ، وربما الدافع لذلك خبرة تجار يافا بوسائل تصريف السلعة في بلادهم ، بالإضافة لأن ذلك وفر على التجار المصريين كثير من المشقة في مدينة لا يعلمون عنها الكثير . وقد قدرت بعض الحالات التي أرسل فيها أحد التجار المصريين لتاجر من يافا أرز بـ ٨٢ أردب دفعة واحدة ليبيعه له هناك<sup>(٣)</sup> .

#### جـ - صيدا : -

إن أبرز ما يثير الانتباه في تجارة الأرز بين دمياط وصيدا أن حكامها كانوا يتاجرون في الأرز ، حيث نشأت بينهم وبين العسكر من طائفة مستحفظان علاقة قوية أساسها المصلحة التجارية المتبادلة بين الطرفين ، وقد لعب العسكر دوراً هاماً في ذلك ، وقاموا بشحن كميات كبيرة من الأرز وأرسلوها إليهم .

ويبدو أن تجارة الأرز كان لها دور كبير في توثيق العلاقات التجارية بين حكام صيدا وعسكر الفرق العثمانية بمصر ، حيث حرص حكام صيدا على توثيقها لضمان تدفق شحنات كبيرة من الأرز إليهم باستمرار ، فعلى سبيل المثال ( شحن حسين كتحدا مستحفظان ١٥٣٠ أردب أرز أبيض إلى الوزير عثمان باشا مدينة صيدا بمركبين قياسية ٠٠ وأجرة شحن كل أردب اقرش أسدي (٤٠ نصف فضة) . ويرجع انخفاض تكلفة النقل من صيدا لدمياط ، لقربها النسبي من دمياط على عكس بياس واللاذقية

(١) محكمة دمياط ، س ٢٩٥ ، ق ٥٤٧ ، ص ٣٩٦ ، ١٨ ربيع آخر ١٢٠٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٥٦ ، ق ٢٣٤ ، ص ١٦٥ ، ١٧ رجب ١١٧٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٠١ ، ق ٦١ ، ص ٥٦ ، ٢ جماد آخر ١١٣٨ .

التي ارتفعت تكلفة النقل إليهما إلى ١٦٠ نصف فضة لبعدهما عن دمياط كما سبق القول .  
والمؤكد أن تجارة الأرز الخارجية كانت تحقق عوائد مادية كبيرة ، كما أنها كانت في ازدهار مستمر لدرجة أنها جذبت بعض حكام مدن الشام للتجارة فيها<sup>(١)</sup> . وبعد هذه الصفقة بما يقرب من ٣٧ عاماً تعامل حاكم لصيدا ( لم تذكر الوثيقة اسمه ) على صفقة أرز مع يوسف بن عبد الله الذي أناب حسين بن علي العلالي في استخلاص ثمن الصفقة من حاكم صيدا . والواقع أن استخلاص ثمن الصفقة يؤكد أن تجارة الأرز الخارجية كان يتم التعامل عليها بالأجل أحياناً<sup>(٢)</sup> .

#### د - بيروت : -

شهدت الحركة التجارية بين مينائي دمياط وبيروت نشاطاً متصاعداً ، وقبل أن تغادر السفن الميناء سواء المحلية أو الأجنبية - إلى جميع المناطق بصفة عامة - تحصل على ترخيص بالنقل ، يتم فيه تحديد خط سيرها ونوعية السفينة وحمولتها . وقد تتفاوت أجرة نقل البضائع ( وعلى رأسها الأرز ) حسب المسافة ، فأجرة النقل من بيروت إلى دمياط والعكس ٢,٥ قرش أسدي أي ما يعادل ( ١٠٠ نصف فضة ) ، ويتم تسجيل قيمة الأجرة في تذكرة أو عقد النقل الذي يحتوي على اسم قبطان الشاحنة والمرسل (التاجر) وحجم شحنته ، وفي معظم هذه الحالات يكون قبطان الشاحنة هو المسئول عما بها ، وعليه إيصال الأرز لشركاء المرسلين من دمياط إلى بيروت<sup>(٣)</sup> .

(١) محكمة دمياط ، س ٢٠٠ ، ق ٤٢٣ ، ص ٣٢٤ ؛ ق ٤٥٣ ، ص ٣٣٨ ، ٣ رجب ١١٣٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٥٦ ، ق ٣٩ ، ص ٣٢ ، ١٦ ذى الحجة ١١٧٥ .

(٣) سهير محمد أحمد محمد عبد القادر : بيروت في القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الإنسانية

، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١ .

ورغم زراعة بيروت للأرز ، إلا أن الإنتاج لا يكفي الاستهلاك المحلى ، ولذلك تفاوتت الكمية المصدرة من الأرز المصرى من عام لآخر<sup>(١)</sup>، وذلك حسب احتياجات بيروت وظروف الإنتاج فى مصر ، فمثلاً فى عام ( ١١١٤هـ - ١٧٠٢م ) بلغت ١٠ أردب فقط ، بينما وصلت فى عام ( ١١٤٠هـ - ١٧٢٧م ) إلى أعلى مستوى لها لتبلغ ١٥٤٢ أردب ( أنظر ملحق ١٦ )<sup>(٢)</sup>.

#### هـ - اللاذقية : -

تعد اللاذقية من المدن الهامة التى تم تصدير كميات كبيرة من الأرز إليها ، حيث كان لبعض التجار وكلاء فى هذه المدينة يرسلون إليهم الأرز ، وبعد أن يتم تصريفه يقوم هؤلاء الوكلاء بشراء دخان بثمن الأرز ، ويرسلون الدخان إلى مصر للتجارة فيه<sup>(٣)</sup>، وفى نفس الوقت حرص كثير من التجار عند شحن صفقاتهم التجارية لمدينة اللاذقية وغيرها من مدن الشام تجنب المخاطر التى قد تواجههم من قرصنة بحرية للسفن التجارية الإسلامية التى انتشرت فى البحر المتوسط بشكل خطير، بالإضافة لارتفاع الأمواج مما تسبب فى غرق السفن المحملة بالأرز ، ولذلك حرص كثير من التجار على توزيع صفقاتهم من الأرز على سفن مختلفة لتفادى هذه المخاطر<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال وليس الحصر شحن مجموعة من التجار ٣٣٥,٣ أردب من الأرز، وهى مقسمة كالتالى : (لحاج بكري ٨٠ أردب ، مصطفى حسن ٢٧ ، جلى شاهين ٣٠ ، السيد كمال الدين ٢٥ ، الحاج أحمد قطيعة ٧٠ ،

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ص ١٤٢ ، ق ١٤٢ ، ( د ت ) ؛ س ١٨٦ ، ق ١١١ ، ٨٢ ، ١٤ ذو القعدة ١١٢٨ ؛ س

١٨٧ ، ق ١٥٩ ، ص ١٣٣ ؛ ق ٤٩٢ ، ص ٣٧٦ ، ١٨ ربيع أول ١١٣٠ ؛ س ١٩٢ ، ق ١٨٧ ،

ص ١٣٩ ، ٢ ربيع أول ١١٣٣ ؛ س ٢٢١ ، ق ١١١ ، ص ٧٩ ، ١٢ ذى الحجة ١١٥٣ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٦٧ ، ق ٩٦ ، ص ٧٠ ، ١٥ صفر ١١٨٥ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٨١ ، ق ٣٠٦ ، ص ٣٠٤ ، ١٤ محرم ١١٢٥ .

لأحمد لقيمة ١٢ ، أحمد العلايلي ١٠ ، حسن العلايلي ٧ ، إسماعيل العيزي ٥٠ ، لقصتندي النصراني ٢٤ وذلك لشركائهم المقيمين باللاذقية (١) .

وفى اليوم التالى مباشرة شحن غالبية التجار السابقين كميات أخرى من الأرز إلى اللاذقية ، وهذا فى حد ذاته وعى منهم بكيفية التعامل بحكمة مع مخاطر التجارة الخارجية ، وخاصة القرصنة البحرية التى يتعرضون لها فى عرض البحر ، ومن هنا تمثل وعيهم بتوزيع صفقاتهم التجارية على سفن متعددة ، بل وعلى أيام متعاقبة للتقليل من حدة المخاطر (٢) .

#### و - عكا :

تعد عكا إحدى المدن الهامة التى لعب الأرز أهمية كبيرة فى وارداتها ، ففى بداية القرن الثامن عشر وبالتحديد سنة (١١١٤هـ - ١٧٠٢م) لم تتجاوز الكمية ٨٠ أردب ، ويبدو أن الاضطرابات التى حدثت بين العسكر فى القاهرة (١١٢٣هـ - ١٧١١م) كانت السبب الرئيسى لانخفاض الكميات الصادرة فى بداية القرن ، ليس إلى عكا فقط بل إلى جميع المناطق ، حيث كان لهذه الاضطرابات آثار سيئة على حركة التجارة الداخلية والخارجية . وقد ارتفعت هذه الصادرات بشكل كبير عام (١١٢٨هـ - ١٧١٥م) ، حيث بلغت ١٧٦٥ أردب ، ثم إنخفضت بالتدريج فى العام التالى مباشرة (١١٢٩هـ - ١٧١٦م) ، لتستقر عند ٩١٩ أردب (٣) . ويتضح من خلال الوثائق أن معظم سنوات الدراسة لم ترد فيها أى إشارة لتصدير الأرز إلى عكا ( أنظر ملحق ١٦ ) .

وقد حرص بعض تجار الأرز بعكا على شراء حواصل واستثمار أموالهم فى شراء الأرز وتخزينه بهذه الحواصل طلباً فى زيادة الأسعار وكنوع من الاحتكار ، وعندما يحين الوقت المناسب

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٣٨ ، ص ٢٦٢ ، ١٦ ذى الحجة ١١٢٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٣٩ ، ص ٢٦٣ ، ١٧ ذى الحجة ١١٢٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٨ ، ق ٧٤ ، ص ٤٧ ، ٢ ربيع أول ١١٢٩ .

تتم عملية بيع الأرز ، كما كون البعض الآخر شبكات تجارية فى بلاد الشام لإمداد مدنها بما تحتاجه من الأرز ، وفى حالة زيادة كمية الأرز المطروحة فى أسواق إحدى المدن مثل عكا فى بعض السنوات يتم إرسال جزء منه لمدينة أخرى مثل بيروت فى محاولة لسد العجز فيها ، وهذا يعنى أن هؤلاء التجار نوعوا نشاطهم التجارى فى أسواق متعددة ، ولم يعتمدوا على سوق واحد قد يتعرضون فيه لخسائر فادحة ، فتقوم بقية الأسواق الأخرى بدور إعادة التوازن وتعوضهم عن خسائرهم <sup>(١)</sup> .

وعلى الجانب السياسى لعب الأرز دوراً حاسماً فى الصراع الذى دار بين على بك ومحمد أبو الذهب على السلطة ، حيث تسبب فى صمود الأول فترة قبل هزيمته على يد أبو الذهب ، عندما لجأ إلى ظاهر العمر بعكا . وقد لعبت السفن الأوروبية دوراً كبيراً فى إمداد على بك بالأرز ، حيث كان لمخالفتها لأوامر أبو الذهب بالذهاب إلى عكا دور رئيسى فى إمداد على بك بشحنات من الأرز فى غاية الأهمية ، كان فى أمس الحاجة إليها خلال إعداد ترتيباته للعودة إلى مصر بعد فراره لعكا عقب هزيمته على يد تابعه أبو الذهب عام (١١٨٦هـ - ١٧٧٢ م) ، ولمواجهة ذلك الموقف الصعب أصدر أبو الذهب فرمان فى أواخر مارس (١١٨٧هـ - ١٧٧٣ م) أنذر فيه القنصل الفرنسى فى مصر بأنه فى حالة استمرار القباطنة الفرنسيين بإمداد على بك بالأرز فإنه سيلجأ لمصادرة البضائع الفرنسية ، وبالفعل قام بالقبض على قبطان فرنسى كان قد شحن أرز إلى عكا ، والمؤكد أن منع إمدادات الأرز لعكا كانت السبب المباشر لعدم صمود على بك أمام أبو الذهب وهزيمته فى نهاية الأمر .

وهكذا يتضح الدور الذى يمكن أن تلعبه سلعة تجارية كالأرز فى حسم المعارك العسكرية <sup>(٢)</sup> .

وقبل نهاية القرن الثامن عشر احتكر بعض باشوات عكا - وعلى رأسهم أحمد باشا الجزار -

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٦ ، ق ٣٠٤ ، ٢٠٥ ، ص ٢٠٢ ؛ ق ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٣٢٢ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ ،

١٥ رجب ١١٢٨

(٢) عبد الوهاب بكر : ميناء دمياط ودوره فى العلاقات التجارية بين مصر وبلاد اللبقات خلال القرن الثامن عشر ،

" سيمينار بآداب القاهرة " دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

شراء الأرز المصرى من الموانئ الشامية ، وقام ببيعه بأسعار خيالية ، مما أدى لارتفاع أسعاره بعكس بشكل كبير (١) .

#### ل - طرابلس : -

لم تكن طرابلس أقل حظاً من مثيلاتها - مدن الشام الأخرى - حيث مثل الأرز المصرى مصدراً رئيسياً فى واردات طرابلس ، فعلى سبيل المثال بلغت صادرات الأرز إليها من ميناء دمياط عام (١١١٣هـ - ١٧٠١ م) ١٨ أردب ، وبلغت أقصى ارتفاعاً لها عام (١١٢٩هـ - ١٧١٦ م) لتبلغ ٤٤٧٠ أردب ، ثم انخفضت فى العام التالى مباشرة إلى ٢٥٠ أردب ، وبلغت فى عام (١١٤٨هـ - ١٧٣٥م) ٩٥ أردب ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ١٩٥ أردب ، وهكذا يمكن القول بأن مدن الشام كانت أسواقاً رائجة للأرز ، والذي شجع على ذلك شدة احتياج هذه المدن للأرز ، نتيجة فقرها فى إنتاجه . أما عن حجم الصادرات من ميناء دمياط إلى مدن الشام عامة ، فقد بلغت فى بعض السنوات مثل سنة (١١٢٩هـ - ١٧١٦م) ٢٢٣٥٨ أردب ، وسنوات أخرى لم تتجاوز ١٠٠٠ أردب هذا خلاف الأرز الميرى المقرر على دمياط ، والأرز المصدر إلى جزر البحر المتوسط والأناضول ، بمعنى أن ميناء دمياط قد استأثر بنصيب كبير من صادرات الأرز المصرى المخصص للتجارة الخارجية . ويبدو من المنطقى تماماً القول بأن صادرات الأرز من ميناء دمياط والموانئ المصرية عامة كانت ترتفع صعوداً وهبوطاً رواجاً وكساداً ، وهذا مرتبط فى المقام الأول بالظروف السياسية والأمنية لمصر ، ومدى وفرة أو ندرة مصادر مياه الري اللازمة لخدمة المحصول ، واتساع أو انحسار المساحة المحصولية المرتبطة فى المقام الأول بارتفاع أو انخفاض أسعار الأرز داخلياً وخارجياً (٢) .

(١) سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ١٩ ، ص ٢١ ، ١٨ ربيع أول ١١٢٩ ؛ ق ٤٥ ، ص ٤٠ ، ١٣ ربيع آخر

١١٢٩ ؛ س ١٨٨ ، ق ١٥٤ ، ص ١٠١ ، ٩ صفر ١١٢٩ .

## ٥ - صادرات الأرز لبلاد الحجاز : -

لعبت السلع الغذائية المصرية دوراً حيوياً فى التبادل التجارى بين مصر والحجاز ، لحاجة الأخير للمحاصيل الزراعية بسبب طبيعة المناخ والتربة التى جعلت الحجاز عاجزاً عن الوفاء باحتياجاته الخاصة من الغذاء ، فضلاً عن الاحتياجات الموسمية فى موسم الحج لسد احتياجات الحجيج الوافدين إليه، ولذا لعب تجار مصر والحجاز دوراً رئيسياً فى تصدير كثير من السلع المصرية إلى الحجاز . ويجب فى بداية الأمر التفريق بين المعونات العينية التى كان النظام السياسى فى مصر يرسلها إلى الحجاز بناءً على أوامر الدولة العثمانية ، وبين الحركة التجارية التى يقوم بها التجار . وقد تبين من خلال الدراسة عدم وجود معونات عينية من الأرز ، وإنما جميع العمليات التجارية قام بها التجار ، وإن كانت بعض الدراسات قد قدرت ما تصدره مصر إلى الحجاز من الأرز بـ ٥٠٠ أردب كل عام ، وأرجعت انخفاض هذه الكمية إلى استيراد الحجاز لكميات كبيرة من الأرز الهندى<sup>(١)</sup> . ورغم عدم وجود أدلة قاطعة على حجم الكمية المصدرة من الأرز المصرى إلى الحجاز ، إلا أن بعض الدراسات تؤكد حصول الحجاز على كميات محدودة من الأرز<sup>(٢)</sup> . وقد أثبتت الوثائق فى بعض الأحيان ضخامة الكميات المرسلة من الأرز على المستوى الفردى والجماعى ، على الأقل خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فمثلاً أرسل على بن درقاضى المطرلى وهو من أعيان تجار بولاق إلى وكيله سليمان فى جده ٤٠٩ أردب أرز أبيض ليقوم ببيعها له هناك<sup>(٣)</sup> وأيضاً حسين بن محمود

(١) حسام عبد المعطى : مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٢) جبرار : مصدر سابق جـ ٤ ، ص ٢٨٥ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س ٩٨ ، ق ١٥٦٧ ، ص ٨٤٤ ، ١٢ ربيع ثانى ١١١٨ ؛ حسام عبد المعطى :

مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

المعروف بالأكشى الذى أرسل للحجاز ٤١ أردب لبيعها هناك (١)، والشيخ على بن إبراهيم من طائفة عزبان الذى أرسل عام ( ١١٢٤ هـ - ١٧١١م ) صفقة أرز ثمنها ٣٢٤٠ نصف فضة لوكيله على إلياس ليقوم ببيعها بالحجاز (٢) . بالإضافة لأن ثلاثة تجار فقط فى عام ( ١١٢٨ هـ - ١٧١٥م ) أرسلوا لجدة ٦٦١ أردب ، فضلاً عن ٣٥٨ أردب أخرى ، وعلى الرغم من صغر الشركات التى تكونت على تجارة الأرز للحجاز ، إلا أنها تؤكد وجود صلات تجارية على كميات كبيرة فى بعض السنوات قياساً بظروف الحجاز ، فأحياناً تتعدى هذه الكميات آلاف الأردب ، وأحياناً أخرى لا تتعدى ٣٠٠ أردب . والحقيقة أنه لا يمكن قياس الصادرات للحجاز بناءً على الكميات السابقة ، فالمؤكد أنها تزيد عن ذلك بكثير ، والدليل على ذلك أن بعض العائلات تخصصت فى تجارة الأرز للحجاز ، وعلى رأسها عائلة أبو قوره التى تعد من أكبر العائلات التى مارست تجارة الأرز فى مصر آنذاك ، فلا يعقل أن تقوم هذه العائلة المتخصصة فى تجارة الأرز للحجاز بشحن كميات صغيرة فى الوقت الذى تنبؤاً فيه مكانة مرموقة فى عالم تجارة الأرز ، فعلى سبيل المثال كان لأحمد بن محمد أبو قوره وكيل فى ينبع وهو أبو بكر عباس ، ووكيل آخر فى جدة يدعى على عاشور ، وكان يرسل إليهما الأرز ويرسلان إليه البن وغيره من السلع ، كما كانا يعملان وكيلين لأخيه على أيضاً ، الذى أرسل إليهما فى عام ( ١١٦٣ هـ - ١٧٤٩م ) ٤٣٠ أردب أرز (٣) ، ويمكن القول بأن وجود وكلاء لهم يؤكد تشعب تجارتهم بالحجاز وضخامة الكميات المرسله ، فمن المستحيل وجود وكلاء لكميات صغيرة . بالإضافة لتجار آخرون مارسوا تجارة الأرز لبلاد الحجاز ، فمثلاً قام على القيسرلى بنقل صفقة أرز من دمياط إلى ميناء السويس تمهيداً لشحنها للحجاز ، وقدر ثمنها بـ ٢٨٠٤٣

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٥ ، ق ٦ ، ص ٥ ، ١٤ صفر ١١١٦ .

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٢ ، ق ٢٤٦ ، ص ١٥٥ ، ٣ صفر ١١٢٤ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٦٢ ، ق ٣٩٦ ، ص ٢٦٣ (دت) ؛ حسام عبد المعطى : مرجع سابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

نصف فضة ، مما يدل على كبر حجمها<sup>(١)</sup> . وعلى الجانب الآخر حاول بعض العسكر الذين رغبوا فى أداء فريضة الحج استثمار جزء من أموالهم فى تجارة الأرز أثناء ذهابهم لأداء الفريضة ، بمعنى أنهم صرفوا صفقاتهم التجارية بأسواق بلاد الحجاز وخاصة جدة بجانب أدائهم لفريضة الحج<sup>(٢)</sup> .

والمؤكد أن النشاط المكثف والمتشعب لبعض التجار فى الداخل والخارج بمناطق أخرى كبلاد الشام مثلاً ، كان من الأسباب المباشرة لتوكيل أصدقائهم بتصرف صفقاتهم التجارية نيابة عنهم ببلاد الحجاز ، وبلغت هذه الصفقات فى بعض الحالات ٤٠٠ أردب من الأرز<sup>(٣)</sup> . ويمكن القول بأن تجارة الأرز على مستوى التجار - لبلاد الحجاز - لم تكن قوية . وعلى النقيض من ذلك مارس بعض الوزراء تجارة الأرز لبلاد الحجاز بشكل مكثف ، ويبدو أن قصر مدة ولاية الوزراء كانت من العوامل الرئيسية لإسهامهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى تجارة الأرز ، وذلك فى محاولة منهم لتعويض الأموال التى أنفقوها فى سبيل الوصول لهذا المنصب ، حيث كانت تجارة الأرز المجال الخصب الذى يمكن أن يحقق لهم مكاسب سريعة تعوضهم جانباً كبيراً من الإنفاقات التى أنفقوها .

ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الوزراء لم يشاركوا بشكل علنى ( مباشر ) فى تجارة الأرز ، حيث شاركوا تجار الأرز وبعض كبار العسكر على صفقات كبيرة لبلاد الحجاز ، وبطبيعة الحال فإن الفائدة عادت على الطرفين ، فالوزراء مارسوا تجارة الأرز بشكل غير مباشر ، وذلك فى محاولة منهم لتجنب إثارة الإدارة المركزية باستانبول عليهم لممارستهم التجارة بجانب مناصبهم كوزراء .

ولكن التساؤل الذى يفرض نفسه ، لماذا مارس غالبية الوزراء التجارة لبلاد الحجاز خاصة رغم ظروفها البيئية الصعبة وقلة سكانها وجود أقاليم أخرى أكثر نشاطاً فى طلب الأرز المصرى؟ .

(١) محكمة دمياط ، س ٢٠٤ ، ق ١٦٥ ، ص ١٦٠ ، ١٠ صفر ١١٤٢ .

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٤٦ ، ق ١١٢ ، ص ٨٧ ، ( د ت ) سنة ١١٥١ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٣٠ ، ق ١٨٩ ، ص ١٣٨ ، ٢٨ رجب ١١٥٦ .

لا شك أن اهتمام الدولة العثمانية بإقليم الحجاز كان من الأسباب الرئيسية لذلك ، وعلى فرض علم الإدارة المركزية باستانبول بممارسة وزرائها بمصر التجارة لبلاد الحجاز ، فمن المؤكد أنها كانت تغض الطرف عن ممارسة وزرائها بمصر للتجارة ، لاعتبار ذلك - من وجهة نظرها - عمل من أعمال الخير للحجاز وأهله ، حيث كان حرص العثمانيين الدائم استقرار هذا الإقليم فى المقام الأول ، وتلبية كافة احتياجاته سواء عن طريق التجارة أو الإخراجات العينية المقررة له ، نظراً لوجود الأماكن المقدسة .

أما بالنسبة للفائدة العائدة على شركاء الوزراء فى التجارة (التجار والعسكر العاملين بتجارة الأرز) ، فلا شك أنهم حصلوا على مميزات كثيرة ، منها مثلاً حصولهم على تسهيلات جمركية بالموانئ وخاصة بالسويس ، فهم فى المقام الأول شركاء الوزراء ، فضلاً عن أن ذلك يزيد من نفوذهم فى المجال التجارى ويجعلهم يتبعون مكانة اجتماعية مرموقة لمشاركتهم الوزراء ، فعلى سبيل المثال قامت شركة على تجارة الأرز بين ( محمد باشا مصر ومحمد بن إيواز بلغ رأسمالها ١,٦٥٧,٣٠٠ نصف فضة على تجارة أرز قدرها ٢٥٥ أرب ، بالإضافة لكميات أخرى من القمح والعدس إلى جدة ) ورأسمال هذه الشركة يؤكد بروز رأسمالية تجارية قوية نشأت فى بداية القرن الثامن عشر توجهت لاستثمار أموالها فى تجارة الأرز لبلاد الحجاز ، وهذا يؤكد أن تجارة الأرز كانت فى تنامى مستمر لدرجة أنها جذبت الوزراء للتجارة فيها ، فضلاً عن امتلاكهم (الوزراء) سفن فى البحر الأحمر لنقل البضائع لبلاد الحجاز كنوع من أنواع تعدد الأنشطة الاستثمارية .

ومما سبق يتضح أن تجارة الأرز لبلاد الحجاز لم تكن ضعيفة بدرجة كبيرة ، وأن البيئة الصحراوية لم تكن حائلاً أمام تجارة الأرز للحجاز ، وإن كانت أقل بكثير من بلاد الشام نظراً لقلّة الكثافة السكانية بها . والمؤكد أن حركة تجارة الأرز للحجاز كانت تزداد بشكل كبير قبيل موسم الحج عنه طوال العام <sup>(١)</sup> .

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س ٩٥ ، ق ٥٩٩ ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ١٠ ربيع أول ١١١٥ .

## ٦ - مناطق الأناضول وجزر البحر المتوسط : -

نشطت حركة التجارة بين مصر وسائر النواحي التابعة للدولة العثمانية في الأناضول وجزر البحر المتوسط ، وقد كان لميناء الإسكندرية بطبيعة قرب موقعه الجغرافى من هذه المناطق النشاط الأكبر فى حركة التجارة معها ، حيث كانت معظم شحنات الأرز تتجه من ميناء الإسكندرية إلى الأناضول وجزر البحر المتوسط ، كما كان لميناء دمياط صلة تجارية بهذه المناطق ، ولكن على نطاق ضيق . وكان لأزمير وهى إحدى المدن والموانئ الهامة بالأناضول حظاً وثيراً من تجارة الأرز مع ميناء الإسكندرية ودمياط فى بعض سنوات القرن الثامن عشر . ويبدو أن بعض الشركات التى نشأت على تجارة الأرز لأزمير كان لها دور فى تنشيط حركة التجارة التى قامت على أكتاف الوكلاء التجاريين بأزمير ، الذين عملوا على ترويجها بشتى الطرق ، مما أدى لتنشيطها بشكل كبير ، وخير دليل على ذلك رءوس أموال بعض الشركات التى بلغت ٦٦٧٠ ٤ نصف فضة فى بداية تكوين الشركة ، مما يدل على ضخامة صادرات الأرز لأزمير<sup>(١)</sup> . بالإضافة لبعض الصفقات التجارية الكبيرة التى بلغت فى بعض الأحيان أكثر من ٤٠٠ ٤ أردب من الأرز<sup>(٢)</sup> .

وقد حرص تجار الأرز ذوى الصفقات التجارية الضخمة على استئجار سفن لنقل صفقاتهم وصفقات التجار الآخرين إلى أزمير ، وذلك فى محاولة منهم للحد من تكاليف النقل ، بالإضافة لحصولهم على أجر شحن صفقات التجار الآخرين ، مما عاد عليهم بفوائد كثيرة . كما حرص بعضهم على تجنب شحن بضائع أخرى سريعة الفساد - فى نفس السفن - خشية أن تكون سبباً مباشراً لتلف الأرز قبل وصوله للجهة المراد وصوله إليها<sup>(٣)</sup> .

(١) محكمة رشيد ، س ١٣٦ ، ق ٢١٤ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ٢٠ صفر ١١٤٢ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٨٦ ، ص ٣٠١ ، غرة ذى الحجة ١١٢٩ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٨٩ ، ق ٤٣٣ ، ص ٢٣٨ ، ٢٧ ذى الحجة ١١٧٣ .

ولم تكن بقية المناطق مثل رودس وسلانيك وكريت وأضالية أقل حظاً فى تجارة الأرز ، ولكن هذه المناطق يصعب تحديد كميات محددة لها نظراً لأنه عند شحن السفن لا تحدد كمية كل جهة على حده ، وتزداد تجارة الأرز إلى هذه المناطق والجزر بدرجة كبيرة فى حالة حدوث أزمات غذائية بها ، فتصدر الأوامر إلى الإدارة بمصر بالتحرك وشحن كميات من الأرز لإتقاذ أهل هذه الجزر، فعلى سبيل المثال صدر أمر بشحن ٤٥٠ أردب أرز بناءً على طلب قاضى إحدى الجزر ، (لم تحدد الوثيقة اسم هذه الجزيرة)، وفيها تعهد القبطان بالألا يبيع شيئاً من ذلك للنصارى الإفرنج (الأوروبيين) <sup>(١)</sup> .

وبالنسبة لجزيرة قبرص فقد شهدت حركة التجارة بينها وبين دمياط — نظراً لقربها منها — نشاطاً ازداد فى بعض السنوات ، والمؤكد أن الأرز المصرى كان له دور رئيسى فى مواجهة الأزمات الغذائية التى تعرضت لها قبرص فى بعض السنوات ، فعلى سبيل المثال حينما تعرضت قبرص لأزمة غذائية حادة فى عام ( ١١٢٩هـ - ١٧١٦م ) حضر نعمان باشا حاكم قبرص إلى دمياط لطالب الإمدادات الغذائية لمواجهة الأزمة التى تعاني منها الجزيرة ، وحسب تعبير الوثيقة :

( وذكر أنه لم يكن الآن بالجزيرة أرزاً ، وحصل لهم من جراء ذلك غاية المشقة ، وأنهم يطلبون من الصدقات العليا إرسال جانباً من الأرز ووسق ذلك بغليون ٠٠٠٠ ) ، وبناءً على ذلك صدر أمر من الديوان العالى بمصر بشحن غليون إنجليزى بـ ٤٥٠ أردب أرز لمواجهة الأزمة بقبرص <sup>(٢)</sup> .

والجدير بالذكر أنه قبيل قدوم الحملة الفرنسية تدهورت حركة التجارة الخارجية بصفة عامة نتيجة للصراعات الداخلية ، وعقب مجيئ الحملة توقفت حركة التجارة الخارجية عامة ، فلم ترد بسجلات المحاكم أى إشارة لتصدير الأرز ، وذلك نظراً لحصار الإنجليز للشواطئ المصرية . وهذا يعنى أنه ليس من الإنصاف أن نلقى بمسئولية تدهور حركة التجارة الخارجية بصفة عامة وتجارة

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٨ ، ق ٢٠٤ ، ص ١٢٧ ، ٢٠ صفر ١١٣٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٣ ، ص ٢٣ ، ١٩ ربيع أول ١١٢٩ ؛ س ١٨٧ ، ق ٢٤٦ ؛ ق ٢٥٤ ،

ص ٢٥٩ ؛ س ١٨٨ ؛ ق ٣٣ ، ص ٢٢ ؛ س ١٩٤ ، ق ١٧ ، ص ١٥ ( د ت ) .

الأرز بصفة خاصة على كاهل الفرنسيين بالكلية ، حيث أنها كانت أخذه فى التدهور بشكل تدريجى قبل مجيئهم ، وتحديدأ منذ حركة على بك ، ويمكن القول بأن مجيئهم (الفرنسيين) قضى عليها تماماً ، وعقب خروج الفرنسيين عادت صادرات الأرز تستأنف نشاطها ، ولكن على نطاق ضيق عما سبق ، حيث لم يعد الأرز يحتل مكان الصدارة بين الصادرات . ويمكن القول بأن هذا التدهور لتجارة الأرز كان إيذاناً ببدأ مرحلة جديدة للزراعة التجارية فى مصر ، وبعبارة أخرى للاقتصاد الزراعى المصرى ، حيث أفسح الأرز الطريق على مصراعيه أمام القطن بشكل تدريجى فى القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup> .

#### ٧ - صادرات الأرز إلى بلاد المغرب العربى : -

لعب ميناء الإسكندرية الدور الرئيسى فى حركة التجارة بين مصر وبلاد المغرب العربى لطبيعة قرب موقعه الجغرافى من هذه البلاد ، ويتضح من خلال تتبع حركة التجارة بين مصر وبلاد المغرب العربى أن التجار المغاربة هم الذين سيطروا على تجارة الأرز بين مصر وبلاد المغرب ، وقد بلغ التخصص الشديد فى هذا المجال لدرجة أن التجار عملوا فى المقام الأول على تنشيط الحركة التجارية بين مناطق نشأتهم ومصر ، فالتاجر الطرابلسى عمل على تنشيط الحركة التجارية بين مصر وطرابلس الغرب والتونسى والدراوى ٠٠٠ إلى غير ذلك ، وربما ينطبق الأمر على جميع المدن الأخرى ببلاد المغرب ، فضلاً عن أن جميع التجار مارسوا نشاطهم التجارى دون أى قيود ، واستثمروا أموالهم فى تجارة الأرز بين مصر وبلاد المغرب ، وبذلك تمكنوا من تنمية ثرواتهم ، فمثلاً كان هؤلاء التجار يأتون بسلع بلادهم لتصريفها فى الأسواق المصرية ، ويعودون محملون بالسلع المصرية وخاصة الأرز ، وتشتد حركة التجارة لتصل إلى قمة رواجها بين مصر وبلاد المغرب مع قرب موسم

(١) محكمة دمياط ، س ٢٨١ ، ق ٩٧ ، ص ٧٤ ، ١٧ ربيع أول ١١٩٤ ؛ ق ١٨٦ ، ص ١٤٤ ، ٢٢ ذو القعدة

١١٩٣ ؛ س ٢٩٥ ، ق ٨٨ ، ص ٦٠ ، ٥ ذو القعدة ١٢١٧ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٨ ،

ق ١١٧٨ ، ص ٥١٤ ، ١٠ ربيع أول ١٢١٢ ؛ س ٢٠١ ، ق ٤٠٧ ، ص ١٣٣ ، ٢٧ جماد أول

١٢١٨ ؛ محكمة الإسكندرية ؛ س ١٠٨ ، ق ١٨٧ ، ص ١٠٤ ؛ ق ١٩٧ ، ص ١٠٧ ؛ ق

٢١٨ ، ص ١١٧ ؛ ق ٢١٩ ، ص ١١٨ ، غرة ربيع أول ١٢١٩ ؛ س ١١٠ ، ق ٢٢٠ ، ص

٢١٨ ؛ ق ٢٢٧ ، ص ١٢١ ؛ ق ٢٥٤ ، ص ١٣٤ ، ١٤ ربيع ثانى ١٢١٩ .

الحج، حيث يأتي الحجاج بسلع بلادهم لتصريفها بالأسواق المصرية أثناء مرورهم بها ، وعند عودتهم بعد أداء فريضة الحج يعودون محملين بالسلع المصرية ومنها الأرز الذي يعودون بكميات كبيرة منه، بمعنى أنهم يستثمرون أموالهم في التجارة ذهاباً وإياباً ، هذا على المستوى الفردي<sup>(١)</sup> . أما على المستوى الجماعي فقد لعبت القوافل التجارية دوراً رئيسياً في تنشيط الحركة التجارية بين مصر وبلاد المغرب ، حيث قامت بدور حيوي في تصريف السلع المغربية في الأسواق المصرية والسلع المصرية في أسواق بلاد المغرب<sup>(٢)</sup> . ومن أهم المدن التي تم تصدير الأرز إليها ببلاد المغرب درنا ، بنى غازى وطرابلس الغرب ، تونس ، الجزائر .

#### أ - درنا : -

تعد درنا من أهم المناطق التي شهدت نشاطاً متزايداً في تجارة الأرز، ويرجع ذلك لقربها من الحدود المصرية وموقعها كميناء تجارى على البحر المتوسط ، مما جعلها تستحوذ على النشاط الأكبر من تجارة الأرز لبلاد المغرب العربى ، بالإضافة لقربها من ميناء الإسكندرية . ولعب تجار درنا دوراً رئيسياً في تنشيط تجارة الأرز بين ميناء الإسكندرية ودرنا . وقد ذخرت الإسكندرية بصفة عامة ومينائها بصفة خاصة بأعداد لا يستهان بها من التجار الدناويين الذين قاموا بشحن كميات كبيرة من الأرز لدرنا ، كما كون بعض التجار المصريين شركات لإمداد التجار من أهالى درنا بما يحتاجون إليه من أرز لتصريفه في أسواق درنا ، ورغم صغر حجم هذه الشركات على تجارة الأرز ، إلا أنها تؤكد وجود صلات تجارية بين مصر ودرنا<sup>(٣)</sup> . ومن الطريف أن النساء كونت شركات على تجارة الأرز وإرساله إلى بلاد المغرب ، وهذا يؤكد أن حرية التجارة في شمال أفريقيا بل ولجميع

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٧ ، ق ١٧٦ ، ص ٩١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س ٧٨ ، ق ٣٥٨ ، ص ٢٤١ ، ٨

شعبان ١١٥٧ ؛ س ٨٨ ، ق ٨٣٩ ، ص ٣١٣ ، ( د ت ) سنة ١١٨٠ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٩٢ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٩١ ، ق ٥٨٤ ، ص ٤٢٨ ، ١٤ رجب ١١٨٤ .

المناطق كانت مكفولة للجميع وليست حكراً على الرجال فقط ، بل أن النساء <sup>ساحيات</sup> بقوة فى المجال التجارى آنذاك ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ( توكيل من ينوب عنهم ) <sup>(١)</sup> .

ومن الطبيعى أن تلعب الشركات التجارية دوراً رئيسياً فى تبادل السلع بين مصر ودرنا ، فمثلاً كان الشركاء يقومون بتصدير الأرز إلى درنا وتصريفه فى أسواقها ، وبعد ذلك يقومون بشراء أغنام بثمان الأرز ، ويتم إرسالها إلى مصر للتجارة فيها ، والمؤكد أن أسعار الأرز فى درنا ترتفع بشكل كبير عنه فى مصر ، وأسعار الأغنام فى درنا تكون منخفضة ، بمعنى أن التجار استثمروا أموالهم فى سلعة منخفضة القيمة فى مصادرها الرئيسية ( الأرز فى مصر ) ، وقاموا بعرضها فى مناطق ترتفع فيها أسعار هذه السلعة ( درنا ) . وعلى العكس من ذلك قاموا بشراء أغنام أسعارها منخفضة فى مناطق نشأتها (درنا التى معظمها بدو) وقاموا بنقلها لمصر، وبذلك حقق التجار مكاسب طائلة من خلال تبادل السلع بين مصر ودرنا ، ومن هنا لعب التجار دوراً رئيسياً فى نقل السلع من المناطق الغنية بها إلى مناطق أخرى تفتقر إليها . وتزداد عمليات تبادل الأرز بالأغنام بشكل كبير مع قرب موسم الحج <sup>(٢)</sup> ، مما ساعد على تنشيط الحركة التجارية أثناء موسم الحج بصفة خاصة ، وطوال العام بصفة عامة ، حيث وجدت السلع المصرية سوقاً رائجة فى بلاد المغرب، ووجدت السلع المغربية إقبالاً شديداً من قبل المصريين <sup>(٣)</sup> . وتعد أكبر صفقة تم تداولها فى درنا ١٥٠ أردب أرز (لأعراب الجبل فى درنا) . وبطبيعة الحال فإن السفن المحملة بشحنات الأرز عند خروجها للمناطق البعيدة فى بلاد المغرب تحمل شحنات أرز للمناطق التى تمر عليها فى طريقها ، وبذلك يكون من الصعب معرفة كمية كل منطقة على حده ، حيث أن الكمية يتم ذكرها جملة واحدة وبجانبها المدن التى ستصل إليها الكمية، وزاد من الصعوبة أيضاً أن كثير من الشحنات يتم تقييمها بالأموال لا بالأردب ،

(١) محكمة رشيد ، س ١١٢ ، ق ٤٦٩ ، ص ٢٨٩ ، ٢٥ ربيع ثانى ١١٢١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٧٨ ، ق ٣٥٨ ، ص ٢٤١ ، ٨ شعبان ١١٥٧ .

(٣) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٩٣ .

بالإضافة لعدم ذكر كمية محددة لكل منطقة بعينها <sup>(١)</sup> ، أى أنه لا يتم ذكر الصفقات بالأردب أو الزناجيل ، مما زاد صعوبة تحديد كمية محددة لتعطى بيانات صحيحة لكل مدينة من بلاد المغرب <sup>(٢)</sup> .

واستمراراً لتبادل السلع التى تؤدى للتكامل كان القمح المغربى يمثل أهم السلع التى ترد إلى مصر فى فترات الأزمات الغذائية ، فقد كانت ساحة الغلال فى الإسكندرية منفذاً تجارياً هاماً لهذه السلع ، وفى المقابل كان الأرز وغيره من الحبوب يتم تصديرها من الإسكندرية لبلاد المغرب دون أن تتعرض إلى المنع أو الرقابة التى كانت تتعرض لها الصادرات المصرية إلى دول أوروبا ، غير أن الصادرات إلى بلاد المغرب ، وخصوصاً درنا قد تعرضت فى بعض الفترات للحظر ، فقد شدد مراد بك وإبراهيم بك على هذا الحظر مهددين من لا يمثل إلى حظر التصدير لهذه المناطق بقولهم : ( إلى قاضى الشرع الشريف وأمير السدارة وكامل أعيان الإسكندرية ، بعد السلام عليكم لا يخفاكم أن حال وصول هذا المكتوب لكم تمنعوا إرسال الأرز والغلال والمراكب إلى درنا أو البلاد التى بقربها ، وكل من أرسل شيئ ولو مركب فارغ لم يلوم إلا نفسه وذنبه فى عنقه ، ولذلك يجب أن تكونوا على بصيرة من ذلك ) <sup>(٣)</sup> .

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٣ ، ص ١٣ ، أخر جماد أول ١١٠٨ ؛ س ٦٧ ، ق ٤ ، ص ٢ ، أواخر محرم ١١٣٣ ؛ ق ٢٧٥ ، ص ١٩١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س ٦٨ ، ق ٣٢ ، ص ٢٢ ، ٣ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س ٩١ ، ق ٥٨٤ ، ص ٤٢٨ ، ١٤ رجب ١١٨٤ ؛ س ١٠٢ ، ق ٧٧ ، ص ٤٣ ، ١٤ جماد آخر ١٢٠١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٧ ، ق ٤ ، ص ٢ ، أواخر محرم ١١٣٣ ؛ ق ١٧٦ ، ص ٩١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٣٣ .

(٣) عبد الحميد سليمان : الموائى المصرية ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

## ب - بنى غازى وطرابلس الغرب : -

لم تكن طرابلس وبنى غازى أقل حظاً من درنا فى النشاط التجارى ، وربما يرجع ذلك إلى قصر المسافة بين مصر عامة وميناء الإسكندرية خاصة وهاتين المدينتين ، مما جعلهما يستحوذا على كميات كبيرة نسبياً من الأرز المصدر لبلاد المغرب ، قياساً إلى ظروف هذه البلاد .

وقد ساهمت الشركات التجارية المتخصصة فى تجارة الأرز لبنى غازى وطرابلس بدور فعال فى تنشيط حركة التجارة بين مصر ومدن المغرب ، فقام بعض التجار بتكوين شركات لاستثمار رءوس أموالهم ونظروا إلى الأرز على أنه السلعة الرائجة فى مجال التسويق التى ستزيد من أرباحهم ، وغالباً ما تكون لهذه الشركات وكلاء لتسلم الأرز عقب وصوله لبنى غازى وطرابلس ، وفى حالة عدم وجود وكلاء للشركة فى حالة صغرها ، فإن أحد الشركاء يقيم بمصر ، والآخر بطرابلس للقيام بالإجراءات اللازمة لتصريف الأرز فى الأسواق<sup>(١)</sup> . ومن الجدير بالذكر أن السفن الأوروبية قامت بدور فعال فى نقل الأرز إلى بنى غازى وطرابلس<sup>(٢)</sup> وبصفة خاصة السفن الإنجليزية والفرنسية<sup>(٣)</sup> .

ولم تكن بنى غازى وطرابلس بالزيادة السكانية التى تتيح لهما استهلاك كميات كبيرة من الأرز ، بالإضافة لأن ظروفهم المعيشية لم تكن مهياة بالدرجة التى تجعلهم يستهلكون الأرز على نطاق كبير ، فمعظم هذه المناطق يقطنها بدو لا يعتمدون بشكل أساسى فى غذائهم على الأرز .

وقد قدرت أكبر كمية من الأرز تم تصديرها ( ١٢٥ زنبيل و ٢١ طربة أرز و ٢١ جوال أرز )<sup>(٤)</sup> . وأحياناً أخرى تم تصدير ٢٠ أردب أرز<sup>(٥)</sup> . وفى كثير من الأحيان يتم ذكر عبارة ( وسقى أرز ) إلى بنى غازى ولا يتم تحديد حجم الكمية بالإضافة لطرابلس أيضاً<sup>(٦)</sup> . وقبل أن يتم نقل الأرز بإحدى

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٩٣ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٩٧ ، ق ٣٠٣ ، ص ٢٤٢ ، ٣ شعبان ١١٩٢ .

(٤) محكمة الإسكندرية ، س ٨٩ ، ق ٤٥٤ ، ٣٠ محرم ١١٧٤ .

(٥) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ ؛ س ٧٠ ، ق ١٤٤ ، ص ٨٢ ، غرة

شعبان ١١١٦ .

(٦) محكمة الإسكندرية ، س ٧٤ ، ق ٦٢٨ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢ ربيع أول ١١٢١ .

السفن يقوم القبطان بالتأكد من عملية إتمام الشحن ، بالإضافة لإجراء صيانة للسفينة للتأكد من سلامتها ، تجنباً للمخاطر التي قد تواجههم في عرض البحر<sup>(١)</sup> .  
وغالباً ما تتم المعاملات المالية على الأرز بالعملة العثمانية والأوروبية المتداولة في مصر ، وقليل ما يتم التعامل بعملة بنى غازى وطرابلس ، فقد أوردت إحدى الوثائق أن قبطان السفينة اتفق مع التجار بأن على كل أردب أرز يتم شحنه لطرابلس ٤ ريال قراميل<sup>(٢)</sup> بمعاملة طرابلس<sup>(٣)</sup> .

#### ج - تونس : -

يبدو أن الطبيعة الجغرافية السهلية لأرض تونس جعلتها من أكثر بلاد المغرب العربي في الكثافة السكانية آنذاك ، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على تجارة الأرز الصادرة إليها ، والدليل على ذلك الصفقات الكبيرة الحجم التي شحنها التجار التونسيون لبلادهم ، حيث كان لهم دور فعال في تنشيط العلاقات التجارية بين مصر وتونس ، فقام مجموعة من التجار بشحن (٣٥٠,٥ أردب أرز أبيض إلى صفاقس وسوسة وتونس)<sup>(٤)</sup> ومجموعة أخرى قامت بشحن سفينة فرنسية بـ ٥٦ زنبل و ٨٨ جوال أرز<sup>(٥)</sup> .  
وقد حرص بعض تجار الأرز على استئجار سفن لنقل الأرز وخاصة السفن الفرنسية التي لعبت دوراً رئيسياً في نقل الأرز إلى بلاد المغرب عامة . وكان لبعض الجزر الواقعة شمال تونس مثل جزيرة جربة نصيباً من الصفقات التجارية ، فقد شحن بعض التجار ١٠٠ أردب أرز للأهالي المقيمين بهذه الجزيرة<sup>(٥)</sup> . أما بالنسبة لدور دمياط كأحد مناطق إنتاج وتجارة وتصدير الأرز ، فلم ترد بسجلاتها أى إشارة إلى خروج شحنات من الأرز إلى بلاد المغرب طوال القرن الثامن عشر ، ما عدا شحنتين من الأرز تم نقلهما من دمياط إلى تونس على سفن فرنسية الأولى ٢٠٠ أردب<sup>(٧)</sup> ، والثانية ٢٥٠

- (١) محكمة الإسكندرية ، س ٩٤ ، ق ١٤٠ ، ص ١٢٠ ، ٦ محرم ١١٨٧ .
- (٢) ربما يكون هذا الريال هو عملة الأسرة القرميلية ، وريال قراميل نسبة لها .
- (٣) محكمة الإسكندرية ، س ٦١ ، ق ١٦٨ ، ص ٦٣ ، ٢٨ رجب ١١١٧ .
- (٤) محكمة الإسكندرية ، س ٧٤ ، ق ٧٤ ، ص ٤٤ ، ٢٥ ذو القعدة ١١١٧ .
- (٥) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٣٦ ، ص ١٠٤ ، ٨ محرم ١١١٨ .
- (٦) محكمة رشيد ، س ١١٢ ، ق ٣٠٧ ، ص ١٩٧ ، ١٣ محرم ١١٢١ .
- (٧) محكمة دمياط ، س ٢١٦ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٣ ، ١١ ربيع آخر ١١٤٨ .

أردب معبأة ضمن ٧٥٠ زنبيل ، تم نقلهما بواسطة سعيد المغربي ويونس المغربي وهما قائدى السفينتين ، وذلك فى يوم واحد . وربما يرجع سبب اتجاه التجار المغاربة لسوق الأرز بدمياط إلى ندرة الأرز بالإسكندرية ورشيد فى ذلك الوقت ، فلا يعقل أن يتواجد الأرز بأسواق الإسكندرية ورشيد ويقوم هؤلاء التجار بالاتجاه لدمياط ، مع الوضع فى الاعتبار بعد المسافة وارتفاع نفقات الشحن من دميّاط إلى بلاد المغرب ، على العكس من رشيد والإسكندرية القريبة من بلاد المغرب ، أو ربما لرغبتهم (التجار المغاربة) فى شحن هذه الكمية من الأرز الفارسكورى والمنزلاوى الجيد ذو الشهرة العالمية <sup>(١)</sup> .

#### د - الجزائر : -

تعد الجزائر أقل بلاد المغرب العربى حظاً فى التبادل التجارى بينها وبين مصر ، وربما يرجع ذلك لبعد المسافة بين البلدين . ومن خلال دراسة وثائق المحاكم الشرعية تبين أن الحركة التجارية بين مصر وبلاد المغرب بصفة عامة كانت تعتمد بشكل أساسى على العمليات التجارية الفردية (الجهود الفردية من قبل التجار) ، رغم وجود بعض الشركات الصغيرة ، مما جعلها على نطاق ضيق ، على العكس من استانبول وبلاد الشام . ومن ناحية أخرى كان للتحذيرات الشديدة للهجة من قبل الإدارة المصرية فى بعض الفترات من استمرار التجارة إلى بلاد المغرب أثر كبير فى الحد منها ، حيث رأت الإدارة أن زيادة التجارة مع بلاد المغرب سوف تؤثر على النشاط التجارى بين مصر والمشرق العثمانى عامة واستانبول خاصة ، فضلاً عن أن بعض السفن عقب خروجها من ميناء الإسكندرية لا تتوجه إلى بلاد المغرب بل إلى أوروبا ، لأن معظمها سفن أوروبية . ولكى تحد الدولة العثمانية من هذه الأعمال غير المشروعة أصدرت أوامر تنص على أن تحصل السفن المحملة بالأرز وغيره على إذن خروج من الميناء إلى الجهة التى ترغبها من بلاد المغرب ، مما أضعف النشاط التجارى مع بلاد المغرب عامة والجزائر خاصة ، فلم تزيد حجم أكبر صفقة تم شحنها إلى الجزائر خلال القرن الثامن عشر عن ٣٠ زنبيلاً <sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة دميّاط ، س ٢١٦ ، ق ٢٠٧ ، ص ١٣٤ ، ١١ ربيع آخر ١١٤٨ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثانى ١١٢٦ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٨٩ ، ق ٤٥٢ .

ص ٣٤٠ ، ٤ محرم ١١٧٤ .

وذلك بموجب فرمان من أحمد باشا<sup>(١)</sup>، وقد كان لبعض الحجاج الجزائريين دور في تنشيط التجارة بين مصر والجزائر، وبخاصة أثناء ذهابهم لأداء فريضة الحج، فكانوا يأتون بسلع الجزائر من زيتون وغيره من السلع ويقومون ببيعها بأسواق الإسكندرية، وبعد أدائهم فريضة الحج (يتسوقون بعض أسباب من أرز وحنا وغيرها)، فعلى سبيل المثال (تسوق الحاج أحمد بن العربي الحداد الجزائري ٢٢ طربة أرز أثناء مروره بالإسكندرية ليتاجر فيها بالجزائر)<sup>(٢)</sup>، كما شحن تاجر آخر (١٠ أرب أرز ليتاجر فيها بالجزائر)، بالإضافة لشحنات أرز أخرى لم تحدد كمياتها<sup>(٣)</sup>، والواقع أن تداول الأرز المصري داخل الأسواق المغربية لم يتعدى حدود الجزائر، بمعنى أن تجارته انحصرت داخل نطاق السيادة العثمانية على شمال أفريقيا، ولم يتعدى حدود المغرب الأقصى، حيث لم يكن تحت السيادة العثمانية، وهذا ما أكدته الوثائق. وعلى فرض وجود تجارة للأرز المصري عبر حدود المغرب الأقصى فإنها تتم بطريقة غير مباشرة عن طريق أسواق تونس والجزائر، هذا بالنسبة لمدن شمال الصحراء.

أما عن مناطق جنوب الصحراء فيمكن القول بأنها كانت تتلقى كميات صغيرة جداً، وربما يرجع سبب ذلك أنها لم تكن ذات أسواق رائجة وكثافة سكانية كبيرة كي تلقت أنظار التجار لإرسال كميات كبيرة إليها. ويبدو أن التجار الذين تعاملوا مع هذه المناطق كانوا يستبدلون كميات من الأرز بذهب مناطق الجنوب<sup>(٤)</sup>.

(١) كامل أحمد باشا حكم في الفترة من ١١٧٤ - ١١٧٥ هـ / ١٧٦٠ - ١٧٦١ م : أنظر : ليلي عبد اللطيف :

الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٤٣٥ .

(٢) محكمة الإسكندرية، س ٨٨، ق ٨٣٩، ص ٣١٣، (د ت) سنة ١١٨٠ .

(٣) محكمة رشيد، س ١٠٧، ق ٩٧، ص ٤٦، ١٦ محرم ١١١١ .

(٤) محكمة الإسكندرية، س ١٠٣، ق ٣٩٠، ص ٢٢٤، ٢٧ ربيع أول ١٢١١؛ جبار : مصدر سابق،

ص ٢٤٣ .

## ٨ - الأرز في العلاقات العثمانية الأوروبية (الفرنسية) :-

مثلت صادرات الأرز لأوروبا الغربية عامة وفرنسا خاصة نسبة لا بأس بها من الصادرات الخارجية ، حيث كان للأرز المصرى آنذاك أسواقاً رائجة نسبياً فى المدن الإيطالية مثل ميلانو وفينسيا وليفورنيو ، بالإضافة لهولندا وانجلترا وفرنسا وغيرها <sup>(١)</sup> .

ولم تفى الوثائق وكتابات الرحالة والمصادر المعاصرة للدراسة بمعلومات عن حجم التجارة مع كل مدينة أو دولة باستثناء فرنسا .

وقد لعب الأرز دوراً لا يستهان به فى الصراع الذى دار بين الفرنسيين والإنجليز على مستوى الحكومات للحصول على أكبر كمية من الأرز بمعرفة قناصل البلدين وعملهم فى الموانئ المصرية ، وربما الداعى لذلك أهمية الأرز كغذاء رئيسى للجنود ، وخاصة فى حالة تعبئة الجيوش للحرب ، بالإضافة للصراع الذى دار بين التجار الإنجليز والفرنسيين للحصول على كميات مناسبة من الأرز <sup>(٢)</sup> .

وبطبيعة الحال فإن صادرات الأرز لأوروبا ارتبطت فى المقام الأول بكثافة الإنتاج فى مصر واكتفاء الدولة العثمانية باحتياجاتها ، بالإضافة لإجراءات حظر التصدير أو إباحته ، فضلاً عن وفرة أو ندرة الحبوب فى أوروبا ، فأحياناً تزداد الصادرات لأوروبا وقت الأزمات الغذائية والحروب ، وعلى النقيض تماماً تقل فى حالة كثافة الإنتاج بأوروبا وعدم وجود حروب <sup>(٣)</sup> .

---

(1) Von lichtenstein , H.L : Voyage De Lichtenstein En 1587, En Voyages En Egypte Des Annees 1587 – 1588 , Trad De L,Allemand Par. U. Castel , Le Caire , IfAO , 1972 , P, 231.

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ .

(٣) جيرار : مصدر سابق ، ص ٣١٠ .

وقد بدأ التغلغل الفرنسي في مصر من خلال جماعة التجار الفرنسيين ، الذين بذلوا قصارى جهدهم لإيجاد مصالح تجارية لبلادهم في مصر بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة .

ويبدو أن ميناء دمياط الذي اعتمدت عليه فرنسا في احتياجاتها من الأرز في القرن الثامن عشر وخصوصاً النصف الثاني منه لم يلفت أنظار الفرنسيين طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وذلك بسبب تركيز المصالح الفرنسية على التجارة الشرقية التي كانت محط الأنظار وسبب الصراع الأوروبي على التجارة آنذاك . وقد بدأ الاهتمام الفرنسي بدمياط يتزايد بشكل تدريجي في القرن السابع عشر ، ثم ازداد بشكل كبير في القرن الثامن عشر وخاصة النصف الثاني منه . وفي عام (١٠٥٦هـ - ١٦٤٦م) حاول الفرنسيون والإنجليز إنشاء قنصلية مشتركة في دمياط ، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب تعارض مصالح البلدين ، ولعدم وجود مصالح حقيقية للفرنسيين في هذه الفترة المبكرة ، بالإضافة لإعاقفة الدولة العثمانية لمثل هذه المحاولات التي تحد من نفوذها في مصر وتعرض مصالحها الاقتصادية للمخاطر ، ومع بداية القرن الثامن عشر بدأت تتبلور المصالح الفرنسية في مصر بصورة أكثر فاعلية عما سبق ، وذلك نتيجة لزيادة احتياجات الفرنسيين من الأرز المصري ، فمثلاً في عام (١١١٢هـ - ١٧٠٠م) وصل إلى ميناء دمياط في غضون شهرين إلى ثلاثة من ( ١٠ - ١٢ ) سفينة فرنسية نجحت في شحن الأرز لمرسيليا ، ونتيجة لعدم وجود حماية فرنسية لهذه السفن في دمياط فُرضت عليها رسوم جمركية أعلى من المطلوب ، وبالتالي كان من الضروري إنشاء قنصلية ترعى مصالح الفرنسيين في دمياط ، وبالفعل تم إنشاؤها ، وما أن تم الاعتراف بها حتى ثار الأهالي معترضين على إنشائها ، ولذلك فشلت هذه المحاولة لرفض الأهالي الوجود الأجنبي بدمياط ولعوامل أخرى دينية ، بالإضافة لتعارض مصالح المنتفعين من وراء تجارة الأرز ، وهم التجار المحليين والتجار الفرنسيين ، ونتيجة لذلك استهدف النهب المتاجر والمصالح الأجنبية عامة والفرنسية خاصة ، نتيجة لتزايد الدور الفرنسي في تجارة الأرز<sup>(١)</sup>،

(١) محمد عفيفي : المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

حيث مثل الأرز المصرى المصدر من دمياط نسبة لا بأس بها من الاحتياجات الغذائية الضرورية للجيش الفرنسى المرابط فى جنوب فرنسا ، ولذلك كان هدف الدبلوماسيين الفرنسيين فى مصر وفرنسا هو استمرار تصدير الأرز من دمياط إلى مرسيليا بشتى الطرق<sup>(١)</sup> .

وفى البداية يجب تتبع الأحداث بتسلسل دقيق لمعرفة الدوافع الحقيقية التى حركت الحملة الفرنسية على مصر ، وهل تحركت بناءً على دوافع سياسية أم اقتصادية ، وهذا ما سيتم توضيحه خلال السطور القليلة القادمة .

لقد تميز عقد الستينيات من القرن الثامن عشر بحدثين هامين أثرا على مصر تأثيراً قوياً أحدهما داخلى ، وتمثل فى بروز دور الممالك بشكل متزايد فى ممارسة التجارة ، مما أدى لانتهيار النظام العسكرى بشكل كبير ورواج النشاط التجارى سواء فى الداخل أو الخارج .

أما الحدث الخارجى فهو الصراع الذى دار بين إنجلترا وفرنسا فى الفترة الممتدة من (١١٧٢-١٧٧٧ هـ - ١٧٥٨ - ١٧٦٣ م) وهو المعروف بحرب السنين السبع ، والتى كان من نتيجتها هزيمة فرنسا وفقد الجزء الأكبر من مستعمراتها فيما وراء البحار ( أمريكا الشمالية ) ، كما ظهر ضعفها البحرى خلال هذه الحرب . وعقب هزيمة فرنسا اتجهت إلى مصادر الغذاء والمواد الخام القريبة منها والتى فى متناول يدها أكثر من اهتمامها بالعالم الجديد ، وكانت مصر وشمال أفريقيا من المناطق التى حظيت باهتمامها . وقد نتج عن هزيمة فرنسا انحصار للمد الاستعماري لها بشكل يكاد يكون تام . وفى أثناء انحصار المد الاستعماري الفرنسى كان سكان المدن الفرنسية يتزايدون بشكل مستمر ، ومن الطبيعى أن ينتج عن ذلك ضغوط كثيرة على الإدارة الفرنسية ، تمثلت فى بروز مشكلة سكانية متنامية ، وعلى الجانب الآخر عجز فى موارد الغذاء فى فرنسا بسبب تأخر تحديث القطاع الزراعى ، بالإضافة للكوارث التى تعرضت لها الزراعة الفرنسية مثل أمطار الشتاء وعواصف الربيع ، والمتتبع لأحداث الثورة الفرنسية يجد أن الأزمات الغذائية التى تعرضت لها فرنسا أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للثورة . ومع نهاية القرن الثامن عشر ظهر جلياً أن مرسيليا أصبحت فى حالة من التبعية لأسواق الحبوب فى مصر ، حيث مثلت مصر مخزناً

للحبيب بالنسبة لفرنسا ، على النقيض تماماً فيما قبل حرب السنين السبع لم تكن كذلك ، لأن مستعمراتها بأمريكا الشمالية كانت تمدّها بغالبية احتياجاتها من الغذاء <sup>(١)</sup> .

وبطبيعة الحال فإن الاهتمام الفرنسي بمصر بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة يرجع إلى شهرة دميّاط في زراعة وتجارة الأرز ، وأهمية الأرز في التجارة الفرنسية وبصفة خاصة في القرن الثامن عشر ، ومن هنا كان للأرز المصري دوراً رئيسياً في اجتهد الفرنسيين في البحث عن إيجاد مصالح خاصة بهم في دميّاط جعلتهم يضغطون أحياناً بشدة للحفاظ على هذه المصالح <sup>(٢)</sup> .

وقد استحوذت صادرات الأرز لأوروبا عامة وفرنسا خاصة بنصيب غير قليل من الصادرات ، فكان يصدر إلى أوروبا من ميناء دميّاط ٨ آلاف أردب أرز سنوياً ، أما بقية الإنتاج فيتم تصديره للدولة العثمانية وولاياتها . وفي أواخر القرن الثامن عشر يقدر جيران تجارة الأرز بين مصر وفرنسا بنحو ٥ آلاف أردب سنوياً ، أي أن فرنسا تستحوذ من مصر على ما يقدر نسبته بـ ٦٢,٥ % من أجمالي الأرز المصدر إلى أوروبا <sup>(٣)</sup> . ورغم أن الدولة العثمانية في سياستها تجاه أوروبا عامة حرمت تصدير الأرز ، إلا أن غالبية أصحاب المصالح الاقتصادية تحت ضغط المصلحة الخاصة كانوا يرون غير ذلك لأهمية الأرز في حصيلة جمارك دميّاط الواقعة في دائرة التزامهم ، فضلاً عن ضغط كبار التجار وبعض رجال الإدارة الذين أدركوا جيداً أن من مصلحتهم الخاصة تسهيل عمليات تصدير الأرز (أو بمعنى آخر تهريب الأرز) لأوروبا ، وبناءً على ذلك عمل رجال الإدارة في الموانئ على غض الطرف عن عمليات تصدير الأرز إلى أوروبا عن طريق تسويات ودية بين تجار مرسيليا ورجال جمارك دميّاط ، التي كثيراً ما نجحت (التسويات) في إرسال العديد من السفن المشحونة بالأرز لمرسيليا

(١) بيترجران : مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٣٤ .

(٢) محمد عفيفي : المصالح الفرنسية في ميناء دميّاط ، ص ١٦٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧١ ؛ جيران : مصدر سابق ، ص ٣١٠ ؛ Trecourt : Op.cit, P, 87

وضاعف من هذا النشاط زيادة قوة الإدارة المحلية في مصر بعلو نجم المماليك وقدرتهم على تجميد قرارات الإدارة العثمانية التي تتعارض مع مصالحهم الخاصة ، لا سيما مع ضعف السيادة العثمانية على مصر فترات طويلة من القرن الثامن عشر ، مما ساعد على الرواج النسبي لتجارة الأرز بين دمياط ومرسيليا . وقد لجأت الدولة العثمانية إلى سياسة بعيدة المدى تهدف للحد من تجارة الأرز المحظورة ، وهي أشبه بالحماية الجمركية ، حيث فرضت رسوماً قدرها ١٣٠ نصف فضة على أردب الأرز المٌصدر إلى أوروبا مقابل ٢٠ نصف على الأردب المٌصدر لها ، في محاولة منها للحد من هذه التجارة التي تتعارض مع مصالحها الاقتصادية ، بمعنى أن نسبة الرسوم المفروضة على الأرز المٌصدر للدولة العثمانية يساوي ١٥% من قيمة رسوم الأرز المٌصدر لأوروبا ، أي أن الرسوم المفروضة على صادرات الأرز لأوروبا تبلغ ٦,٥ أضعاف المٌصدر للدولة العثمانية ، وبالرغم من ذلك فإن أحد تجار الأرز الفرنسيين (جونا) نجح منفرداً في خلال ١٤ شهراً أن يشحن ٥٦ سفينة بالأرز من دمياط لمرسيليا ، وقد أثار هذا النشاط غضب منافسيه من التجار المحليين والشوام ، ونتيجة لذلك كانت متاجر جونا هذا في مقدمة المتاجر التي نهبت مما اضطره إلى تصفية مصالحه التجارية بدمياط ، وطالب بالتعويض عما أصابه من نهب من الجانب الفرنسي الذي شجع على مزاولة هذه التجارة .

ومن الطبيعي ألا يطالب بالتعويض من الجانب العثماني الذي كان يحارب هذه التجارة ويحذر من استمرارها ، ومن ناحية أخرى احتجت الدولة العثمانية لدى البلاط الفرنسي على مزاولة التجار الفرنسيين لهذه التجارة المحرمة من قبلها ، وبناءً على ذلك أصدر البلاط الفرنسي مرسوماً حذر فيه الرعايا الفرنسيين من مغبة الاستمرار في مزاولة هذه التجارة المحرمة من قبل الدولة العثمانية . وأوضح المرسوم ما قد ينتج عن ممارسة هذه التجارة من تعرض أبناء الأمة الفرنسية للتجاوزات من قبل الإدارة العثمانية إذا ما أقدمت على مصادرة السفن الفرنسية بمحتوياتها .

(١) محمد عفيفي: المصالح الفرنسية، ص ١٧٢ - ١٧٦؛ عبد الحميد سليمان: الموانئ المصرية، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

والحقيقة أن ذلك لم يثنى التجار عن مزاوله نشاطهم وضربوا بهذه المراسيم الصادرة من كلا الدولتين عرض الحائط . وربما يكون تحذير البلاط الفرنسى للتجار الفرنسيين مجرد مناورة لامتناس غضب الدولة العثمانية على ممارسة هذه التجارة المحرمة من طرف واحد <sup>(١)</sup> .

ويبدو أن الأرباح الكبيرة التى جناها التجار من خلال ممارسة هذه التجارة كانت السبب الرئيسى للاستمرار فيها ، وذلك بتسهيلات من اليهود الذين سيطروا على التزامات الجمارك بالموانئ وانتهكوا سياسة حظر التصدير من قبل الدولة العثمانية . ومن المؤكد أن الإغراءات المادية كانت طاغية على التجار وملتزمى الجمارك ، والدليل على ذلك استمرار نشاطهم رغم التهديدات بعقوبات قاسية لمن يخالف الأوامر المحذرة للتصدير لأوروبا <sup>(٢)</sup> .

ولم يكن المسيحيون من الشوام الذين سيطروا منذ منتصف القرن الثامن عشر على الجمارك بالموانئ بأحسن حالاً من اليهود ، فقد أصبحت لهم اليد العليا فى التجارة المصرية ، ومن هذه العناصر ميخائيل فخر الذى حصل على امتياز باحتكار تجارة الأرز بدمياط ، واستغل القباطنة الفرنسيين أبشع أنواع الاستغلال ، حيث أصبح الوسيط الوحيد بين التجار المحليين والفرنسيين الذين وضعهم تحت نفوذه ، بالإضافة لخداعه فى نوعية الأرز عن طريق توريده لنوعيات أقل جودة من المتفق عليها ، مما يعود عليه بالربح الوفير وبالأضرار على الفرنسيين ، لا سيما جنود الجيش الفرنسى ، وبالتالي فإن أى تلاعب فى جودة الأرز ستنعكس بمردود سيئ على صحة الجنود .

---

(١) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص ١٧٢ - ١٧٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٨ ، ق ١٧٠ ، ص ١٢٧ ، ١٤ جماد أول ١١٢٢ ؛ س ٢٥٤ ، ق ٢٨٩ ، ص ٢٠٠ ،

١٥ ذو القعدة ١١٧٤ ؛ مايكل ونتر : المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى ، ترجمة إبراهيم

محمد إبراهيم ، مراجعة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية للكتاب (سلسلة الألف

كتاب الثانى) ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٩ .

وقد كان للطبيعة الجغرافية لميناء دمياط والتقاء النيل بالبحر المتوسط حائلاً دون دخول السفن إلى الميناء ، مما اضطرها للانتظار في البحر ، لحين أن تأتي القوارب المحلية التي يمكنها الدخول عبر النيل للبحر ، ليتم شحن السفن الفرنسية بها ، مما يسر من عملية استبدال حمولة القوارب من الأرز الجيد بحمولات أخرى أقل في الجودة . والحقيقة أن هذه المخادعات في نوعية الأرز أثارت القنصل الفرنسي الذي بذل قصارى جهده من أجل عزل ميخائيل من منصبه ، ولذلك لجأ القنصل إلى تكوين فريق ضاغط مع أحد المشايخ الموالين للفرنسيين ، ورغم عدم معرفة الفائدة الحقيقية العائدة على هذا الشيخ من جراء تحالفه مع الفرنسيين ، إلا أنه يمكن القول بأن بعض المشايخ كانت لهم صلة مباشرة وغير مباشرة بتجارة الأرز ، فمنهم من استثمر أمواله في تجارة الأرز وجمع بين المنصب الدينى والعمل كتاجر ، وبعض العلماء الذين لم يستطيعوا التوفيق بين العمل في المنصب الدينى والعمل كتجار وكلوا عنهم تجار لمباشرة شئونهم التجارية ، بل أن بعض التجار أنابوا المشايخ عنهم في تخليص معاملتهم التجارية لمهارتهم في تجارة الأرز ، ولثقة التجار فيهم كأهل عدل ، ومن هنا يمكن القول بأن الشيخ الموالى للفرنسيين لعزل ميخائيل ربما دفعته مصلحته الشخصية كتاجر في الأرز إلى التحالف مع الفرنسيين ، ومجمل القول أن فريق الضغط الفرنسي وأنصاره نجح في إبعاد ميخائيل فخر عن احتكار تجارة الأرز، وبعد هذا النجاح الدبلوماسى الفرنسي سمحت الإدارة العثمانية في مصر للقنصل بترشيح من يراه مناسباً لالتزام الأرز بدمياط ، وهذا يدل على مدى ما وصل إليه النفوذ الفرنسي في مجال التحكم في تجارة الأرز الخارجية (١) . وبطبيعة الحال فإن هذا الترشيح من قبل القنصل يسر على الفرنسيين نقل كميات كبيرة من الأرز

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٢ ، ق ١٢٩ ، ص ١١٧ ، ١٢ ربيع آخر ١١٤٤ ؛ س ٢٥٥ ، ق ٣٩ ، ص ٢٨ ،

١٢ رمضان ١١٧٥ ؛ س ٢٧١ ، ق ١٥٤ ، ص ١١٩ ، ١٧ شعبان ١١٨٦ ؛ محمد عفيفى :

المصالح الفرنسية ، ص ١٧٢ ، ١٨٠ .

دون عراقيل <sup>(١)</sup> ، وقد فرضت أزمة الحبوب في فرنسا وخاصة الأرز نفسها على الساحة الفرنسية ، فحاول البعض مناقشة تدبير احتياجاتهم من الأرز بإجراء بعض التحولات السياسية في مصر على أيديهم وضرب احتكار المماليك للتجارة ، والذي كان من نتيجته — من وجهة نظرهم — الإفكار العام للمجتمع المصري !! بالإضافة لرغبتهم ( الفرنسيين ) في تخفيف الجمارك على الصادرات لفرنسا في محاولة لزيادتها . والحقيقة أن هذه الاقتراحات هي بمثابة إسقاط للأزمات الغذائية التي تعرضت لها فرنسا على الواقع (المجتمع) المصري ، فضلاً عن أن استيراد الأرز بأسعار عالية كانت مشكلة كبيرة تؤرق الفرنسيين وتعكر صفوهم باستمرار <sup>(٢)</sup> .

ويثبت التاريخ الاجتماعي لكلاً من دمياط ورشيد — مناطق إنتاج وتصدير الأرز الرئيسية — نفور أهالي المدينتين من تصدير الأرز لأوروبا بصفة عامة ، وللأوروبيين المقيمين بهما أيضاً . وعلى الرغم من ذلك نجح الفرنسيون في شحن كميات كبيرة من الأرز في بعض السنوات التي كان مباح للأوروبيين فيها شحن كميات كبيرة من الأرز عبر ميناء دمياط <sup>(٣)</sup> ، فمن بين ٨٠ سفينة أوروبية رست في ميناء دمياط عام (١١٩١هـ - ١٧٧٦م) كان منها ٧٢ سفينة فرنسية ، بمعنى أن ٩٠ % من السفن التي تنقل الأرز كانت لخدمة التجارة الفرنسية ، وهذا يدل على مدى النفوذ الذي وصل إليه الفرنسيون في الموانئ المصرية والتسهيلات التي حصلوا عليها من رجال الجمارك عن طريق المنفعة المتبادلة ، مما أدى لازدهار الحركة التجارية بين مصر وفرنسا لشدة احتياج الأخيرة للأرز ، علماً بأن تجارة الأرز الصادرة لفرنسا كانت تُنقل بطرق غير مباشرة وبكثير من الحيل ، لأن أهالي دمياط كانوا يقاومون هذه المحاولات إذا علموا أن الأرز سوف يُنقل لمرسيليا ، على عكس كبار

(١) عبد الوهاب بكر : مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٢) بيتر جران : مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(3) Trecourt : Op.cit , P, 82 .

المنتجين والتجار الذين شجعوا هذه التجارة لخدمة مصالحهم ، بغض النظر عن المصلحة العامة في الداخل أو سياسة الدولة العثمانية تجاه أوروبا عامة <sup>(١)</sup> . ونفس الشيء يحدث في رشيد في الفترات التي تضعف فيها قبضة الإدارة المركزية أو الإدارة في الموانئ ، حيث يتم حمل الحبوب في قوارب من رشيد إلى سفن ترسو في أبي قير ، ثم تُنقل تهرباً دون دخولها لميناء الإسكندرية ، وقد برزت هذه الظاهرة بصفة خاصة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الذي أحبط معارضة أهالي دمياط لتصدير الأرز لفرنسا أن محمد أبو الذهب قد بنى قصراً في دمياط ، بالإضافة لالتزامه بالعديد من القرى بظهير دمياط الريفي ، وهذه حقيقة كافية تماماً لتوضيح كيف أمكن إخماد أي معارضة محلية لنقل الأرز لفرنسا ، وتؤكد ميل أبو الذهب للفرنسيين وتشجيعه لاستمرار تجارة الأرز لفرنسا .

ومما لا شك فيه أن أحداث مقاومة التصدير لفرنسا وأوروبا في دمياط لم تكن بسبب استهلاك الفئات الشعبية الكادحة للأرز كغذاء أساسي لها ، لأن الطبقة العليا في الريف فقط هي التي تستهلك الأرز كغذاء أساسي وليس الفقراء ، والتفسير الأكثر احتمالاً للمقاومة هو الصراع حول من هم الوسطاء الذين يهيمنون على تسويق الأرز . وقد نتج عن هذا الصراع حدوث اختلافات كثيرة بين تجار الأرز المحليين والسوريين والفرنسيين وغيرهم ، كما نتج عن هذا التضارب في المصالح الاقتصادية للتجار ، أن أصبحت العملية التجارية ضرباً من الفوضى في ظل غياب إدارة قوية ، بل أن كبار رجال الإدارة مثل مراد بك كانوا يمارسون هذه التجارة مع الفرنسيين على نطاق واسع <sup>(٣)</sup> . والمؤكد أن تزايد الضغوط على الإدارة الفرنسية نتيجة للأزمات الغذائية التي تعرضت لها فرنسا كانت من أهم الدوافع القوية لإرسال الحملة ، حيث وضعت الحكومة الثورية في باريس القيود على التجارة الفرنسية في

(١) بيتر جران : مرجع سابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٧٦ .

(٣) بيتر جران : مرجع سابق ، ص ٥٨ .

تسعينيات القرن الثامن عشر ، مما مثل ضربه قاسمة للتجارة المحلية الفرنسية ، وفي عام (١٢٠٨ هـ - ١٧٩٣ م) أصدرت حكومة المؤتمر الوطني حظراً على صادرات السلع الفرنسية ، وجعلت هذه الإجراءات من الصعب على فرنسا سداد قيمة الواردات لاسيما الأرز ، وفي نفس العام أعلن الإنجليز اعتبار الحبوب والمواد الخام من مهربات الحروب ، ونتيجة طبيعية لذلك حُرمت فرنسا من التجارة الدولية ، وبطبيعة الحال كان ذلك مثيراً للتجار الفرنسيين ، فضلاً عن مضايقة الممالك لهم ونهب ثرواتهم ، فمثلاً في عام (١٢٠٩ هـ - ١٧٩٤ م) اغتصب إبراهيم بك ١٤٠٠ ريال بطاقة من التجار الفرنسيين ، وبعد ذلك مباشرة عاد شارل مجلون ( وهو من أشهر التجار الفرنسيين بمصر ) وكرس نفسه لتكوين فريق ضاغط على الحكومة من أجل غزو مصر ، وكتب إلى مفوض العلاقات الخارجية في أكتوبر عام (١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م) مؤكداً على الأهمية الكبرى للأرز المصري بالنسبة لفرنسا ، وفي كتاب شارل مجلون هذا ( ذكريات عن مصر Memoires Sur L, Egypte ) كتب إلى تاليران وزير خارجية فرنسا ليثيره على الممالك ، ووصف له الإمكانيات الاقتصادية لمصر وخاصة الزراعية بأنها تفوق الخيال ، مما أسال لعاب الفرنسيين وأثارهم لغزو مصر دون تردد .

وقد كانت حاجة فرنسا الملحة للأرز ووجود فريق ضاغط من كبار التجار الفرنسيين والدبلوماسيين في مصر على الإدارة الفرنسية من أجل توريثها لغزو مصر لخدمة مصالحهم التجارية في المقام الأول ، أحد المحركات الرئيسية للحملة لضمان تدفق الأرز لفرنسا باستمرار . وعلى النقيض من ذلك لم تكن الإدارة الفرنسية مستعدة الاستعداد التام لهذا الغزو ، لأنها لم تمتلك أسطول بحري قوى يؤمن توسعها الاستعماري فيما وراء البحار ، والدليل على ذلك تحطم هذا الأسطول في أول مواجهة مع الإنجليز في معركة أبي قير البحرية <sup>(١)</sup> .

ومما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية السيئة لفرنسا كانت المحرك الرئيسي للحملة على مصر ، وخير دليل على ذلك أن نابليون عقب وصوله لمصر قام بوضع مزارع الأرز تحت الإدارة

(١) المرجع السابق ، ص ٣٦ - ٣٧ .

الفرنسية المباشرة ، وبدأ فى توفير الأموال اللازمة للزراعة والآلات عن طريق القروض الجبرية من كبار تجار الأرز فى دمياط ورشيد لتوفير الاحتياجات اللازمة للفرنسيين من الأرز المصرى ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة لمقاومة المصريين والمماليك والعثمانيين ، فضلاً عن محاصرة الشواطئ المصرية من قبل الإنجليز ومشاركتهم فى إخراج الحملة من مصر <sup>(١)</sup> .

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للرحالة والقناصل الفرنسيين الذين تجولوا فى مصر وجابوا البلاد طولاً وعرضاً فى الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى نهاية الثامن عشر، حيث وصفوا كل صغيرة وكبيرة بمصر وشرحوا مدى ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية (زراعية) وخاصة غزارة إنتاجها من الأرز، بمعنى أنهم لعبوا دوراً رئيسياً فى التمهيد لقدم الحملة الفرنسية على مصر، كما أن كثير منهم كانوا يأتون إلى مصر على أنهم رحالة، وهم فى حقيقة الأمر جواسيس جاءوا لخدمة الأطماع الفرنسية فى مصر، وهذا يعنى أن الحملة الفرنسية على مصر لم تكن البداية ، بل كانت نهاية مرحلة فريق عمل متكامل مهد لقدمها ، كما أنها (الحملة) مشروع ضمن مشاريع كثيرة سابقة لم ترى النور <sup>(٢)</sup> .

وهكذا يتضح أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه سلعة كالأرز فى التجارة والسياسة الدولية ، ومدى تأثير تجارة الأرز على المجتمع ككل، ثم دور تجارة الأرز فى محاولة إيجاد مصالح خاصة لفرنسا فى دمياط، جعلتها تتدخل أحياناً بشدة لتحافظ عليها ، وأهمية الدور الذى لعبه الفرنسيون فى الضغط على الإدارة المصرية ، وأصحاب المصالح من وراء تجارة الأرز ، والنجاح الذى حققه الفرنسيون فى إجبار هذه القوى على الرضوخ للمصالح الفرنسية ، والدور الذى لعبه التجار والرحالة والقناصل الفرنسيين لإجبار الحكومة الفرنسية للغزو فيما وراء البحار فى الوقت الذى لا تمتلك فيه أسطول بحرى قوى يؤمن سياستها الاستعمارية ، على العكس تماماً من إنجلترا <sup>(٣)</sup> .

(1) Shaw , Stanford : Op.cit , P, 42 .

(٢) من هؤلاء الرحالة والقناصل على سبيل المثال لا الحصر كلود أيتيان سالفارى ، تاليران ، سونينى دى ماننكور، أوليفيه، البارون دى توت وغيرهم .

Gonzales , Antonius : Voyage En Egypte ( 1665 – 1666 ) , Le Caire , IFAO , 1977 ; Morison, Anthoine : Voyage En Egypte 1697 , Le Caire , IFAO , 1976 , P, 113 ; Trecourt : Op.cit , P, 82\_ ; Volney : Op.cit, p, 120 .

(٣) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص ١٨٠ .

## ٩ - المؤثرات على حركة التصدير :

ارتبطت صادرات الأرز بظروف الإنتاج في مصر صعوداً وهبوطاً<sup>(١)</sup> ، فمثلاً في السنوات التي يزيد فيها الإنتاج بشكل كبير يتم تصدير الأرز إلى جميع المناطق حسب توجيهات الإدارة باستانبول . وفي المقام الأول يتم سد احتياجات المطبخ السلطاني باستانبول والاحتياجات الغذائية للعاصمة والولايات التابعة للدولة العثمانية ، وخاصة بلاد الشام والحجاز (المناطق ذات الثقل السكاني والمكانة الدينية ) ، بالإضافة لقبرص وبلاد المغرب العربي<sup>(٢)</sup> ، وما يزيد عن احتياجات هذه المناطق يتم تصديره لأوروبا .

وقد تمثل وعى الإدارة في تغطية احتياجات هذه المناطق أولاً ، وذلك لخشيتها من فتح باب التصدير لأوروبا على مصراعيه ، مما ينتج عنه في النهاية قصور في صادرات الأرز المتجهة لها ولولاياتها ، ولذلك حاولت ضبط عملية التصدير لأوروبا وربطها بعملية اكتفائها باحتياجاتها اللازمة من الأرز . وتأتى أوروبا في نظر الإدارة العثمانية في المقام الأخير ، ففي حالة حدوث تغطية لاحتياجات الولايات العثمانية ، فليس هناك ما يمنع التصدير لأوروبا ، وهذا مرتبط في المقام الأول بالعلاقات العثمانية الأوروبية إيجاباً وسلباً<sup>(٣)</sup> .

والواقع أن الفرمانات التي أرسلتها الإدارة المركزية باستانبول لإدارتها المحلية بمصر كان لها دور فعال في توجيه شحنات كبيرة من الأرز لاستانبول وبلاد الشام في بعض السنوات ، بالإضافة لتشديدها على عدم بيع شيء من الأرز للأوروبيين ، وخاصة في عام (١١٢٦هـ - ١٧١٣ - ١٧١٤ م ) ، حيث تكررت فرمانات التحذير من بيع شيء للأوروبيين في هذا العام .

وربما يرجع ذلك لإعلان الدولة العثمانية حالة التعبئة العامة واحتياجها للأرز كغذاء رئيسي للجنود ، حيث تتوافق هذه الفترة تماماً مع حروب الدولة العثمانية ضد النمسا والبندقية . ويبدو أن الهدف الرئيسي للدولة العثمانية من ذلك هو استخدام الأرز كسلاح للضغط على القوى

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ١٦٢ ، ص ١٤٩ ، ٤ شوال ١١١٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٦ ، ق ١٦٥ ، ص ١١٢ ، ١٠ شوال ١١٢٨ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٢٦ ، ق ٥٣ ، ص ٦٣ ، غرة جماد أول ١١٨٠ .

الأوروبية كى لا تساعد النمسا والبندقية فى الحرب ضدها ، أو على الأقل لتتعاطف هذه القوى مع الدولة العثمانية . وبالفعل نجحت الدولة العثمانية فى تحويل جميع إنتاج الأرز فى هذا العام إليها وإلى بلاد الشام ، وخاصة أن إنتاج هذا العام كان غزيراً ، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الدولة العثمانية كان لها تأثير على عملية التصدير وتوجيهها بما يتوافق مع سياستها تجاه الدول الأوروبية إيجاباً وسلباً<sup>(١)</sup> . وعلى النقيض من ذلك فإن التصدير لأوروبا كان يحتل المكانة الأولى من وجهة نظر كبار التجار ، حيث حققوا من خلاله عوائد مادية مجزية ، خاصة أثناء الأزمات التى تعرضت لها بعض دول أوروبا وخاصة فرنسا ، ولذلك فإن أى محاولة من قبل الإدارة للحد من الصادرات لأوروبا تعود بمردود سلبى على المنتجين والتجار .

ومن ناحية أخرى ارتبطت عملية التصدير إلى جميع المناطق بمجموعة من المؤثرات الأخرى منها الظروف الأمنية فى الداخل ومدى قدرة الإدارة على تنظيم هذه العملية عن طريق إحكام قبضتها على الموانئ، وفرض نفوذها على البدو، والواقع أن الإدارة ضعفت قبضتها تماماً على الموانئ فى أواخر القرن الثامن عشر مما أثر بالسلب على صادرات الأرز المتجهة للدولة العثمانية وولاياتها ، حيث وجه التجار بالتواطؤ مع كبار رجال الإدارة ، وخاصة مراد بك معظم شحنات الأرز لأوروبا . وخلاصة القول أن المؤثرات على حركة التصدير تعددت سواء كانت داخلية أو خارجية<sup>(٢)</sup> . وهكذا يتضح أن صادرات الأرز المصرى كانت لها أسواق رائجة عبر ثلاث قارات آسيا ، أفريقيا وأوروبا ، وقد تضمنت صادرات الأرز لاستانبول نوعين رئيسيين صادرات التجار وصادرات الأرز الميرى ، وحاولت الإدارة المركزية باستانبول تنظيم الإدارة فى مصر قدر استطاعتها ، فضلاً

(١) محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثانى ١١٢٦ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ١٢٨ ،

ص ١٩٤ ، ١١٢٦ ؛ أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٦٧ ؛ عبد الوهاب بكر : الدولة

العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ط ١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢

، ص ٣٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر حظر التصدير فى الفصل التالى .

عن تعيينها لولاية تثق فيهم ( باستثناء على بك ) لضمان تدفق شحنات الأرز إليها دون عقبات . كما ازداد الطلب على الأرز المصرى ببلاد الشام بشكل كبير فى العقد الثالث من القرن الثامن عشر ، وربما يرجع ذلك لغزارة الإنتاج بمصر أو حدوث أزمات غذائية ببلاد الشام ، أما بقية سنوات القرن الثامن عشر فكانت الكميات طبيعية ، فيما عدا الثلاث عقود الأخيرة من القرن التى ضعفت فيها صادرات الأرز للعالم العثمانى بصفة عامة ، نتيجة لكثرة تهريبه لأوروبا ، بالإضافة لكثرة الإضطرابات والأزمات الاقتصادية التى حدثت فى بعض السنوات والمرتبطة بالنيل فى المقام الأول . ومن ناحية أخرى استحوذ الحجاز على كميات مناسبة من الأرز وحرص بعض ولاية مصر على رواج تجارة الأرز بين مصر وبلاد الحجاز ، وتكون هذه التجارة على أشدها قرب موسم الحج ، بالإضافة لبعض مناطق الأناضول وجزر البحر المتوسط وبلاد المغرب العربى . واتخذت صادرات الأرز لأوروبا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة أشكالاً متعددة من التهريب من قبل التجار والضغوط من قبل الفرنسيين ، والتحذيرات من قبل الإدارة العثمانية من ممارسة هذه التجارة غير الشرعية ، وفى النهاية حينما فشلت الإدارة الفرنسية فى توفير الحد الأدنى من الغذاء غامرت باحتلال مصر .